النظام الدولي الجديد وموقع العرب منه

د. محمد صالح المسفر
كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة قطر

مقدمة :

منذ الربع الأخير من عام ١٩٩٠م - وبالتحديد منذ أزمة الكويت - أصبح إهتمام الكتاب والمفكرين يتركز على التحولات في النظام الدولي ، حيث شاع بين الناس أن العالم يقف على عتبة عصر جديد تسوده الحرية والديموقراطية والرخاء والأمن والسلام . وقد استخدم لوصف هذه الحالة مصطلح «النظام الدولي الجديد» . وقد انتشر استخدام هذا المصطلح انتشاراً واسعاً شمل العامة والخاصة وبدا أن معظم الناس يتداولونه دون تحديد لمعناه .

يهدف هذا البحث إلى تتبع التاريخية لمصطلح النظام الدولي بغية التعرف على حقيقته . والتوصل إلى إجابات على الأسئلة التالية : ماهي حقيقة هذا النظام الدولي الجديد ؟ وما مرتكزاته ؟ وهل هو جدد النشأة حقيقة ؟ هل يتجه ليكون نظاماً متعدد الأقطاب ، أم أنه يسير في اتجاه حكومة عالمية تكون للأمم المتحدة دور الصدارة فيها لإقرار النظام العالمي وتنظيم العلاقات الدولية ؟ أم أن هذا النظام يتجه ليكون نظاماً آحادي القطبية الأمر الذي يؤدي إلى هيمنة دولة واحدة عليه وعلى مكان صناعة القرار في الأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسية وبخاصة مجلس الأمن .

ويركز البحث أيضاً على انعكاسات هذا النظام على الوطن العربي سلباً وإيجاباً . ولما كانت المسألة الفلسطينية تشكل حجر الزاوية في استقرار النظام العربي ، فقد كان لزاماً علينا أن نستشرف في هذا البحث أثر النظام الدولي الجديد على هذه المسألة .

منهج البحث :

اعتمدنا في هذا البحث منهج التحليل التاريخي للمتغيرات ، وذلك عبر دراسة وتقييم الأحداث السياسية وخلفيات وقائعها ، مع تفحص البحوث والدراسات السابقة المنشورة حول هذا الموضوع .

على ضوء ما سبق رأينا أن نقسم البحث إلى ثلاثة أقسام متداخلة : .

أولا : إحاطة تاريخية للنظام الدولي الجديد مستعرضين التعريفات العديدة التي قدمت له والتحولات التي أدت إلى بروزه .

ثانياً : استبطان حقيقة النظام الدولي الجديد وقواعده الاستراتيجية ودور الأمم المتحدة فيه ، وذلك بغية التعرف على مرتكزاته ووسائله وآلياته .

ثالثاً : تحديد موقع العرب من النظام الدولي الجديد ، حيث نستعرض الجوانب السلبية والإيجابية لإنعكاسات هذا النظام على الوطن العربي وبخاصة الأمن القومي العربي ومسيرة السلام والقضية الفلسطينية .

رابعاً : خاتمة البحث وتتضمن استشراف المستقبل عبر تحليلنا للنقاط الثلاث السابقة .

أولاً . أشكال النظام الدولي ، إحاطة تاريخية ،

ثمة إتفاق عام على أنه ، عبر كل حقبة من حقب التاريخ ، يطل نظام دولي جديد وفق معادلة جديدة ومناخ جديد ليحل - في كثير من الأحيان - محل النظام السابق . وعليه تفيدنا المراجع التاريخية أن النظام الدولي الجديد ليس جديداً تماماً . فجذوره تغوص في الأدب السياسي للفلاسفة وعلماء الإجتماع ودارسي العلاقات الدولية .

لعل الفراعنة كانوا من أوائل الذين أرسوا نظاماً يحدد العلاقة بين الملوك الفراعنة (رمسيس الثاني) مع دولة الحيثيين - حاتو شيل ، وذلك في حوالي عام ١٢٧٨ ق.م. وقد تمثل هذا النظام في عقد عدد من المعاهدات والاتفاقيات التي تنظم علاقات السلام والتعاون وحماية الضعفاء ونصرة المغلوبين على أمرهم [١] .

وفي القرن السادس ق.م جاء كنفوشيوس في الصين القديمة بفكرة الدعوة إلى الحد من الحروب وفرض عقوبات جماعية على مقوضي عرى السلام ، ونادى كنفوشيوس بإنشاء منظمة جماعية تعمل على احلال السلام والأمن والاستقرار ، وهي أشبه ماتكون بالأمم المتحدة في أيامنا هذه [٢] .

ولقد سجل القرآن الكريم أمر فرعون الذي ادعى أنه الوحيد الذي يقيم العدل ويحقق الإصلاح ويدفع الفساد ، وأن سبيله هو سبيل الرشد والنضج . فقد أورد القرآن الكريم أن فرعون ادعى أن مايراه هو النظام الوحيد الصالح ﴿ ... قَالَ فِرعَونُ مَا أُرِيكُم إِلا مَا أَرَى

ومَا أهديكُم إلا سَبِيلَ الرَّشَادِ ﴾ (سور غافر : آية ٢٩) . وذكرت الآيات الكريمة أيضاً كيف أخذ فرعون يبين لقومه أنه يريد قتل موسى عليه السلام - لأن موسى يريد أن يبدل النظام الرشيد ، ويظهر في الأرض الفساد ﴿... وَقَالَ فِرعَونُ ذَرُونِي أَقتلُ مُوسَى ولْيَدعُ رَبَّهُ إِنِّي أَخَافُ أن يُبَدلَ دِينَكُم أو أن يُظهِرَ في الأرضِ الفَسَادَ ﴾ (سورة غافر : آية ٢٦) .

وإذا كانت هذه إشارات موغلة في القدم للنظام الدولي فإن العديد من الكتاب يردون فكرة النظام الدولي إلى مابعد الحرب النابوليونية في أوربا - أي في مطلع القرن التاسع عشر . إذ يتخذ الكثير من الباحثين مؤتمر فينا (١٨١٥م) نقطة البدء في إيجاد نظام دولي ، وذلك على ضوء الحلف المقدس الذي نشأ بين روسيا وإنجلترا وبروسيا والنمسا . ذلك الحلف الذي أجاز لنفسه حق تدخل هذه الدول في شؤون الدول الصغرى ، مثلما تدخلت بريطانيا في الشؤون الداخلية للبرتغال عام ١٨٢٣م ، وذلك لمقاومة التغيرات الدستورية فيها وللإبقاء على «الشرعية» ، وبالمثل تدخلت فرنسا عام ١٨٢٣م من أجل الحفاظ على النظام الحاكم في أسبانيا دون تغيير [٣] .

وماكان لمثل هذا النظام أن ينشأ دون التغييرات الكبيرة التي حدثت في المجال الاقتصادي وبفضل الحروب النابليونية ، ولقد كان القرن السادس عشر فاتحة للتجارة التي تطورت لتأخذ صفة الرأسمالية في القرن التاسع عشر ، وكان للثورة الصناعية التي إنطلقت من بريطانيا دور في إحداث قفزة هائلة في الإنتاجية وفي جودتها بفضل إدخال الآلة في الصناعة . وعلى ضوء هذا يمكن القول بأن «العالم دخل عصراً جديداً هو عصر الرأسمالية بعد إتساع دائرة الكشوفات الجغرافية - خاصة بعد إكتشاف الأمريكتين - وقد تم ذلك بفضل الحوافز التجارية المتبوعة بالمد الاستعماري والذي وصل جميع القارات ، وبما أحرزته أوربا من تراكم رأسمالي حولته الثورة الصناعية الأولى إلى عصر له قواعده وقوانينه وحركته [٤] .

وقد أتاح كل هذا لبريطانيا أن تمسك بزمام السيطرة متحكمة في شروط التجارة (إذ أصبح الجنيه الاسترليني وحدة التعامل النقدية) . كذلك أحكمت بريطانيا سيطرتها على منافذ البحار ومضائقها ، وعلى مختلف طرق الملاحة بواسطة أساطيلها البحرية ، واستتبع كل ذلك بناء حضاري وسياسي تمثل في الديموقراطية البريطانية باعتبارها النموذج . وأصبح نمط الحياة البريطاني هو النموذج الذي يتطلع الآخرون لمحاكاته واستلهامه . كانت تلك بلا

ريب معالم نظام عالمي أطلق عليه في حينه عصر السلام البريطاني - Paxa Britannica [٥].

لكن هذا النظام لم يحقق سيادته إذ دخل في مواجهة مع فرنسا في بادئ الأمر ، ثم تصدت له القوة القومية الألمانية بعد توحيدها بقيادة بسمارك [٦] . وبسبب هذه التحديات للنظام العالمي البريطاني وقعت الحرب العالمية الأولى والتي حاول قادتها بكل جهدهم إعادة تنظيم أوربا ، ومن ثم تشكيل نظام دولي بطريقة غير مباشرة ، وعلى أساس مبدأ جديد هو «الأولوية للدولة الأمة» [٧] .

ولقد كانت نتيجة هذا النظام الأوربي الجديد الفشل التام . فقد نشأ هذا النظام وهو غير مستقر . فقد شهد القرن العشرين حربين عالميتين كان مسرحهما القارة الأوربية والمناطق القريبة منها ، كما شهد حرباً باردة . وقد أدى كل هذا إلى سقوط إمبراطوريات وبروز قوى جديدة ، كما خلفت كل حرب نظاماً دولياً جديداً خاصاً بها .

أدت الحرب العالمية الأولى إلى سقوط مجموعة من الإمبراطوريات في أوربا وأجزاء من آسيا هي : امبراطورية ألمانيا ، وامبراطورية النمسا - هنغاريا ، والامبراطورية الروسية ، والامبراطورية العثمانية. كذلك أدت لبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة كبرى ، إذ راح الرئيس الأمريكي ودرو ولسون يدعو إلى قيام تنظيم دولي جديد يضع نهاية للحروب . هذه الدعوة لقيت استجابة فعالة لدى الكثير من الحركات السياسية في كثير من دول العالم ، وقد كان ولسون من أبرز العاملين على قيام التنظيم الدولي - عصبة الأمم - الذي بدأ دعوته لها انطلاقاً من معاداته لمبدأ «التوازن الأوربي القديم» الذي كان يرى فيه مصدراً للخطر ودافعاً لنشوب الحروب وفي مقدمتها الحرب العالمية الأولى [٨] .

أما الحرب العالمية الثانية فقد أدت إلى تراجع أوربا عن أن تكون وحدها المركز الفعّال للسياسة الدولية . إذ إنهارت الامبراطورية الفرنسية والبريطانية في أعقاب الحرب . التي شاركت فيها دولتان قويتان من خارج أوربا أدركت كلتاهما أن السيطرة الجغرافية الاستراتيجية على أوربا ، تعني في نهاية المطاف السيطرة على أوربا وآسيا و وسيترتب على الهيمنة على أوربا وآسيا تفوق عالمي ، وتبعاً لذلك كانت أوربا بالنسبة لكل منهما وسيلة ومطية [٩] .

وإزاء إنهيار النظام البريطاني ، وإزاء التحديات التي واجهها كان لابد من بديل فكانت الولايات المتحدة الأمريكية قائدة الثورة الصناعية الثانية هي البديل . ولهذا وصفت الحقبة التي تلت الحرب العالمية الثانية بعصر السلام الأمريكي Paxa Americana ، وكانت وسائلها للسيطرة الكهرباء والسيارة والطائرة ووسائل الاتصال ، وقوتها الحربية تتمثل في الصواريخ والقنابل النووية وحاملات الطائرات [١٠] .

ولكن القوة الأمريكية لم تعش في سلام بل كان الاتحاد السوفيتي متحدياً للهيمنة الأمريكية ، ذلك التحدي لم يكن بفعل النزعة القومية التقليدية فحسب ، وإنما بفعل عنصر جديد مكين هو العقيدة (الآيدولوجيا) ذات الطابع الأممي . وقد أضفت هذه العقيدة على الصراع بين القوتين درجة غير مسبوقة من احساس كل طرف بأنه على صواب فكرياً، وأضحى كل طرف من أطراف القوتين يعتقد بأنه يمثل الخير بينما يمثل الآخر الشر . ورأت كل قوة عظمى في نفسها مدافعاً عن القيم العالمية ، وأدى هذا الصراع العقائدي إلى الإخفاق في تعزيز الأمن والسلم الدوليين . وكان التنافس بين القوتين عظيم التكاليف اقتصادياً ، ولما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بقدر كبير من عوامل الإنتاج فإنها كسبت الجولة ضد الاتحاد السوفيتي مرتين ، الأولى في ردعه عن السيطرة على أوربا ، والثانية تتمثل في نزع مصداقية عقيدته الأيديولوجية ، واستنزاف اقتصاده ، فكانت الضربة القاضية بانهياره وتشتت قواه .

وهكذا انتهت الحرب الباردة بين القوتين لصالح الولايات المتحدة الأمريكية دون استخدام السلاح . إنها المرة الأولى في التاريخ التي يحدث فيها أن تنهار قوة عظمى دون غزو من الخارج أو ثورة داخلية .

ثانياً : النظام الدولي الجديد : التعريف والنشأة ، قواعده ، ومرتكزاته :

١ - التعريف :

يجمع كثير من الكتاب والمفكرين على غموض مصطلح النظام الدولي الجديد ، ويشيرون أيضاً إلى قابليته لتفسيرات متعددة الأبعاد ، ورغم المحاولات العديدة لم يصل المفكرون إلى تعريف مقبول حتى بين دعاة هذا النظام داخل الولايات المتحدة الأمريكية . إذ عبر لورانس إنجلبرغر نائب وزير الخارجية الأمريكي عن ذلك بقوله : «لا أستطيع أن

أصف لكم ما سيكون عليه شكل النظام الجديد» . أما زبيجينيو بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق فقد قال : «لا أدري حقاً ما يعنيه هذا المصطلح» [١١] .

ويذهب نعوم تشومسكي إلى القول بأن «النظام الجديد» المقصود يقوم على أساس سيطرة قوة آحادية في المجال العسكري واستخدام الولايات المتحدة للقوة لإخضاع بعض الدول التي لا تتفق معها في توجهاتها السياسية» . أما النائب البريطاني دنيس هيلي عن حزب العمال فقد قال : «إن النظام الدولي الجديد يولد في رحم الأكاذيب ...» . وقال المؤرخ الاقتصادي جون كنث غالبرت في هذا الشأن : «إن النظام الدولي المتداول هذه الأيام مجرد كلام لا جوهر له » . وقد حذر إدورد شيفرنادزه من الإفراط في استخدام المصطلح وإشاعة الآمال ، وقال : «إنه ينتمي إلى دولة فشلت في تحقيق طموحها الرامي إلى خلق إنسان جديد وأسلوب جديد للحياة» [١٢] .

برغم كل ماذكرنا حاول موريس إيست وزملاؤه إيجاد تعريف للنظام الدولي حين قالوا: «إن النظام الدولي هو ذلك النظام الذي يمثل أنماطاً من التفاعلات والعلاقات بين القوى الدولية الفاعلة والمتواجدة في زمن واحد» [١٣] . إذ يعتبر هؤلاء أن النظام في أوسع معانيه هو «المجموع الذي يعمل ككل نتيجة الاعتماد المتبادل بين الأجزاء» [١٤] .

وقد طبق أحد علماء السياسة مفهوم النظام في مجال العلاقات الدولية ، فاستنتج وجود عدة نظم فرعية للنظام الدولي ولكل منها مدخلاتها ومخرجاتها . ومنها : نظام توازن القوى ، ونظام القطبية الثنائية المهلهل ، ونظام القطبية الثنائية المحكم ، والنظام العالمي ، والنظام الهرمي المتسلسل الموجه أو غير الموجه ، ونظام يتمكن فيه الأطراف ذات القدرة المتساوية على الردع [١٥] .

ويعرف آخرون النظام بأنه «نسق من العلاقات تتميز بالوضوح والاستمرارية بين الوحدات والأطراف المتعددة ، المكونة لبناء أو هيكل هذا النظام» [١٦] . ويعرف محمد البجّاوي النظام من الناحية القانونية بأنه : «مجموعة من القواعد تحكم المجتمع دون افتراض إتسام تلك المجموعة بالتناسق الداخلي فيما بين أجزائها ، ودون إصدار حكم قيمي على تلك المجموعة» . وبهذا المعنى فإن الملكية والديمقراطية والرق والاقطاع والامبريالية والمجتمع الرأسمالي والاستعمار يمثل كل واحد منها نظاماً من نوع معين ، أي أنها تنظيم

محدد للعلاقات الاجتماعية والسياسية والقانونية بين الدول والمجتمعات والأفراد على الرغم من أن بعض تلك النظم تتجسد فيها الفوضى الاقتصادية والأخلاقية إلا أنها مع ذلك تدخل فيما تم الاتفاق على تسميته بـ «النظام القانوني المرتب» [١٧] . وهنا تعريف آخر يشير إلى أن النظام بشكل عام والنظام الدولي بخاصة هو ذلك النظام الذي يحدث لملء فراغ بسبب سياسي ما [١٨] .

٢ - أسباب بروز النظام الدولي :

حدد بعض الباحثين أسباب بروز النظام الدولي الجديد مجملين التحولات والتغيرات والانقلابات الكبرى التالية والتي قد حدثت في العلاقات الدولية بأنها المسؤولة عن بروز النظام الدولي ، ومنها :

١ - الثورة التكنولوجية الثالثة واعتمادها على العقل البشري والألكترونيات الدقيقة وتوليد المعلومات وتنظيمها [١٩] .

٢ - إنحسار العامل العسكري في بناء العلاقات الدولية والانسحاب العسكري للقوى الاشتراكية من بعض المناطق في العالم (مثل ذلك أفغانستان وأنجولا وكمبوديا...) [٢٠]. كل ذلك مصحوباً بزيادة في المشاركة السياسية ، وزيادة الاختناقات الاقتصادية والاجتماعية في دول شرق أوربا ، كما رافق ذلك تصاعد الضغوط لضبط التسلح وتخفيضه فتضاءل دور القوة العسكرية والاستراتيجية في تسيير العلاقات الدولية .

٣ - تفكك الاتحاد السوفيتي نتيجة لعوامل كثيرة توجتها سياسة إعادة الهيكلة (البيروسترويكا والغلاسنوست) .

٤ - الاتجاه نحو إقامة التكتلات الاقتصادية الكبرى ، وكان لهذا أكبر الأثر في النظام الدولي والعلاقات والتفاعلات بين الدول الرأسمالية في محتوى العلاقات بين الشمال والجنوب .

فهل تفرض مثل هذه التحولات بالضرورة وجود نظام عالمي جديد ؟ لقد اختلف الباحثون حول ذلك ، إلا أنهم يميلونَ للاتفاق بأنه بدأ باعلان الرئيس جورج بوش عن هذا

النظام العالمي الجديد في تاريخ اختلفوا في تحديده ، وإن كانوا يرون أنه جرى في ١١/ ٩/ ١٩٩٠م . وقد وصفه بوش بأنه عصر جديد «متحرر من الخوف ومن الارهاب ، قوي في البحث عن العدل ، وأكثر أمناً في طلب السلام ، وهو عصر تستطيع فيه كل أمم العالم غرباً وشرقاً شمالاً وجنوباً أن تنعم بالرخاء وتعيش في تناغم ...» .

ويتساءل الباحثون عن هذا الاعلان : أهو إنشاء لحقيقة أو هو إشهار لحقيقة تكونت عبر فترة طويلة من الزمن ... ذلك أن نظاماً جديداً لايمكن أن يحدث بقرار رئاسي أو أمر ملكي ، فالتغيير يسبق الاعلان ، ثم يأتي حدث خلل فيكون بمثابة الاشهار لهذا التغيير أو هذه التغيرات ، وبذلك تنتقل البشرية من حالة إلى حالة من التوازنات والعلاقات .

والحقيقة أن الاعلان يتخطى حدود الاشهار والإنشاء لأنه يقرر واقعاً ويعلن عنه ، وذلك أن الظروف الدولية والعلاقات السياسية في العالم والقوة العسكرية والسياسية والاقتصادية للدول العظمى ، كانت الأساس الذي استند إليه صاحب الاعلان . فقد سبق هذا الاعلان أن إقترح بعض من دعاة النظام الدولي مشروعاً يبغي «زوال الحدود القومية للدولة» وأطلقوا عليه اسم مشروع نماذج لنظام دولي World Order Models Project (WOMP) ، ومن أهم معالم هذا المشروع وآفاقه :

١ - الرغبة في إزالة العنف الجماعي وإزالة التباينات المختلفة بين الدول .

٢ - تعزيز الرخاء الاقتصادي والاجتماعي .

٣ - المحافظة على حقوق الإنسان والمساواة الاجتماعية والسياسية .

٤ - توفير مناخ الانسجام والتوازن بين الإنسان والبيئة .

يرى أصحاب هذا المشروع أن العائق الأساسي في تحقيق السلام والأمن الدوليين هو الدولة القومية Nation - State ، إذ يتعذر في ظل وجودها خلق أي نظام دولي قادر وفاعل [٢١] . ونحن نرى أن هذه نظرة طوبارية ليس من اليسير تحقيقها ، لأن غياب الدولة القومية أو الدولة - الأمة سيؤدي إلى صراع من نمط آخر هو صراع الحضارات كما يقول هنتغتون [٢٢] .

بخلاف المشروع الذي ذكرناه سبق للمنظمة الدولية أن سجلت مشاريع تدعو إلى إقامة نظام دولي جديد محدود . إلا أن هذه لم يكتب لها النجاح والبقاء لضعف وزن من طرحها، إذ لم تقف وراءها دول عظمى تؤيدها ، كذلك لم تكن الظروف الدولية وقتها تسمح بقيام مثل هذه المشاريع . ومن ذلك ما أعلنه الرئيس الجزائري الأسبق هواري بومدين ، باسم العالم الثالث ، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٧٤م عن ضرورة إعادة النظر في الوضعية الاقتصادية العالمية ، وإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يسمح لدول العالم الثالث بالخروج من حالة التخلف ، وذلك بمراجعة أسعار المواد الأولية ، وضبط علاقات التبادل التجاري ، وتغيير أشكال التوزيع العالمي للعمل . وكان رد الولايات المتحدة على هذا المشروع الرفض المطلق له بحجة أنه ينبغي أن ندع منطق العرض والطلب يسري على العلاقات التجارية الدولية [٢٣] .

وهناك مشروع آخر «لنظام إعلامي جديد» أطلقه المدير العام السابق لمنظمة اليونسكو أحمد مختار إمبو ، ويتمثل هدف هذا المشروع في إنهاء احتكار الدول الغنية لوسائل الاعلام والتواصل ، ووضع حد للسيطرة التامة التي تمارسها هذه الدول على صناعة الخبر وتداوله ، والعمل على خلق مسالك وقنوات جديدة للإتصال تسمح بتبادل حقيقي للمعلومات والأخبار بين بلدان العالم الثالث . ونتيجة لمثل هذه المبادرات ، ولموقف منظمة اليونسكو المؤيد للقضية الفلسطينية وللهوية الثقافية الوطنية للبلدان النامية ، أقدمت الدول الغنية وعلى رأسها الولايات المتحدة على شنّ حربٍ على منظمة اليونسكو وعلى مديرها العام وسحبت دعمها المالي لهذه المنظمة الثقافية .

هذه المشروعات كانت ترمي إلى إقامة نظام اقتصادي واجتماعي وإعلامي وثقافي جديد يعطي للعلاقات الدولية أبعاداً متكافئة ، ويتيح للبلدان الفقيرة - بلدان العالم الثالث - شروطاً أفضل للتحرر من الفقر والتخلف ويقلل ما أمكن من نهب الدول العظمى لخيراتها وحرمانها من مقدراتها . ومن الواضح أنها بهذا الشكل تتعارض مع النظام الذي تفضله الدول الغنية . فالنظام العالمي الجديد المطروح حالياً تهيمن عليه دولة وحيدة كما هو واضح . وتبرز لنا هذه الحقيقة بجلاء فيما نشرته جريدة النيويورك تايمز (٣/٩/ ١٩٩٢) بأن الهدف الأساسي هو أن تنفرد الولايات المتّحدة بقيادة العالم ، إذ تنفرد

وتتكرس فيه أمركته في صيغة أمريكية للنظام الأمني المستقبلي في العالم . ويتصاعد الدور الأساسي والعسكري للولايات المتحدة في فترة ما بعد إنتهاء الحرب الباردة ، ويتمثل ذلك في التشبث بمبدأ عدم السماح بصعود أي قوة عظمى أخرى منافسة في أوربا الغربية أو آسيا أو مناطق الاتحاد السوفياتي السابقة ، فلا حاجة لأي منافس محتمل يتحدى القيادة الأمريكية المنفردة . وتظل أمريكا مالكة لقوتها العسكرية النووية ، وستظل هذه القوة موجهة إلى الجوانب الحيوية للمؤسسة العسكرية السوفيتية السابقة . وعلى العالم كله أن يخضع لهذه الهيمنة العسكرية الأمريكية . وترى الوثيقة أن الحظر الدولي يجب أن يستمر قائماً على اليابان وألمانيا كي لاتطورا ترسانتهما العسكرية . كما ترى أن على أوربا عدم محاولة التنافس مع أمريكا [٢٤] .

لا جدال أن النظام الدولي أو العالمي الجديد ، بالمفهوم الأمريكي ، هو أمركة العالم أي جعل أمريكا القوة الوحيدة العظمى في العالم ، وكان تيودور روزفلت قد بدأ هذه السياسة الرامية إلى الهيمنة الأمريكية على العالم . فقد قال : «قدرنا هو أمركة العالم ، فتكلموا بهدوء واحملوا عصاً غليظة ، عندئذ يمكن أن تتوغلوا بعيداً» [٢٥] .

بل لقد بلغ ببعض الباحثين السياسيين الإنكار حداً جعلهم يقولون : «وبهذا المعنى فإن النظام العالمي الجديد ليس بنظام أو بمبادئ لها الدوام ، وإنما هو شيء عارض ومرحلي ، ويتعلق بموازين قوى دولية معينة وبظروف وملابسات تاريخية معينة ، وماهو إلا مبرر لإنجاز مهمة أمريكية محددة تستمر فيها بأسلوب استخدام القوة ، كما أنه استمرار للنظام القديم من حيث كونه إطاراً لحماية المصلحة ، وهو يعتمد على القوة من أجل فرض المشروعية والقانون . كما يعتمد على المشروعية والقانون من أجل ممارسة القوة بعد أن مالت كفة التوازن لفائدة أمريكا التي تعد القوة أهم المحددات الرئيسية لسياستها الخارجية وتحركاتها الدولية . . » [٢٦] .

وتعددت الردود الغربية على هذا النظام وتنوعت ، وقد وردت على المستويين المفهومي والعملي ، وجاءت من اليسار واليمين ، فاتهم اليسار المفهوم نفسه بالنازية والفاشية ، لأن إقامة نظام عالمي جديد ارتبط دوماً بالقوى التي تريد الهيمنة على العالم ، والقوة المهيمنة هذه المرة هي الولايات المتحدة الأمريكية [٢٧] . وهذا هنري كيسنجر يصف

تعبير النظام الدولي الجديد بالمثالية والنزعة الأمريكية لوضع كل تطور تاريخي في إطار أخلاقي ، ولاسيما بعد كل حرب من الحروب ، وهو عادة مايثير الكثير من التوقعات والآمال والطموحات التي ما تلبث أن تقود إلى مزيد من الإحباط واليأس [٢٨] .

ويرى بعضهم أن لمفهوم النظام العالمي الجديد سبعة أوجه أو هي الوجهات التي نظر من خلالها الباحثون إلى النظام الدولي الجديد ، أو هي الإجابات التي طرحت عن التساؤلات المتصلة بمعاني هذا النظام . وأولى وجهات النظر وأكثرها ذيوعاً تبدأ من حقيقة الإنهيار التي حدث في الاتحاد السوفيتي وأدى إلى عالم أحادي القطب . أما وجهة النظر الثانية فتقف على النقيض من تلك النظرة ، فهي لا ترى الضعف والإنهيار في الجانب السوفيتي وحسب ، بل ترى أيضاً تراجع القوة الأمريكية مقارنة بالصعود الاقتصادي لليابان وألمانيا الموحدة ، ولهذا فهي تتصور عالماً «متعدد الأقطاب تتنافس فيه وتتوازن خمس قوى هي : أوربا الغربية واليابان والولايات المتحدة والصين وروسيا » [٢٩] .

والنظرة الثالثة لاتعني بتوزيع عناصر القوة بين أقطاب دولية ، وإنما تنظر إلى الظواهر الواسعة الانتشار أفقياً في العالم ، كمثل الاعتماد المتبادل والتحركات العابرة للقوميات .

أما النظرة الرابعة فتتجه إلى ما تسميه بقائمة الأعمال الجديدة للمجتمع الدولي ، كمثل «الأمن الدولي» و «النزاعات الاقليمية» . وهي القضايا التي شغلت العالم على مدى أربعة عقود بعد الحرب العالمية الثانية ، وقد ارتبطت بالحرب الباردة وسباق التسلح ونزاعات الحدود .

وتأثرت النظرة الخامسة بحرب الخليج ودور الأمم المتحدة فيها ، فالعالم الجديد لابد أن يقوم على حكم القانون الدولي ومبدأ الأمن الجماعي الذي يقتضي إمكان استخدام إجراءات عسكرية تحت راية الأمم المتحدة .

ولاتستخدم النظرة السادسة تعبير العالم الجديد ، بل تتحدث عن مرحلة جديدة للجنس البشري تتميز بسيادة الإيديولوجية الليبرالية والنظام الرأسمالي على كل أشكال التنظيم السياسي والاجتماعي في العالم .

أما النظرة السابعة فهي تنكر إطلاق صفة النظام على مايسمى بالنظام العالمي الجديد، فإنتهاء القطبية الثنائية أدى إلى إنتفاء القواعد التي تعارف عليها العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وبذلك فتحت أبواب الصراعات المحلية والإقليمية والعالمية .. وماحدث في الخليج ويوغسلافيا إن هي إلا مجرد إشارات [٣٠] .

وإذا كنا قد بدأنا ببوش فلننته بخلفه كلينتون ، فهذا مستشار كلينتون لشؤون الأمن القومي انطوني ليك يحدد أربعة مبادئ أساسية للوضع الحالي وطبيعة العلاقات بين الدول ، وهو يرسم بذلك السياسة الخارجية للولايات المتحدة إذ يقول :

١ - نهاية الحرب الباردة أثبتت أن الديمقراطية واقتصاديات السوق توفر أفضل الأسس عدالة وايجابية وفاعلية لتنظيم المجتمعات . فالوقت الحالي يتيح فرصة هائلة لممارسة الديمقراطية وحرية الأعمال .

٢ - الولايات المتحدة هي المثال الرائد والمادي الأول بالديمقراطية وحرية الاقتصاد نظراً لقوتها السياسية والاقتصادية والعسكرية .

٣ - النزعة نحو الانفصالية العرقية التي تجتاح العالم تتناقض مع مبدأ الديمقراطية الليبرالية الشاملة .

٤ - إن الاتصالات الحديثة من تلفزيون وفاكس ووسائل سفر أدت إلى تسارع كبير جداً في طبيعة التغيير . وهدف الولايات المتحدة توسيع إطار الدول الديمقراطية التي تنتهج سياسة السوق الحرة على أساس أن سيطرة الديمقراطية واقتصاديات السوق في الدول الأخرى ستجعل الولايات المتحدة أكثر أمناً وازدهاراً وأعظم نفوذاً ، بينما سيصبح العالم الأوسع أكثر إنسانية ، وينعم بسلام أكبر [٣١] .

٣ - قواعد النظام الدولي الجديد الاستراتيجية ودور الأمم المتحدة ومرجعيتها :

وهكذا تشير كل الدلائل إلى أن النظام السابق قد أفل نجمه وبزغت عبر الأفق البعيد على المسرح الدولي ملامح جديدة ومحاولة رسم مرتكزات استراتيجية لنظام عالمي جديد متغير من حيث الكم والكيف والتنظيم والعلاقات بين الدول ، ونحن نؤكد بادئ الأمر أن

ذلك لايعني القول المطلق بأن نظاماً دولياً جديداً قد اكتملت ملامحه واتضحت استراتيجيته ، ولكن ذلك لايمنع أن نتخيل القواعد الاستراتيجية التي يحاول دعاة النظام الدولي الجديد اعتمادها وهي :

١ - تفعيل دور الأمم المتحدة وخاصة مجلس الأمن .

٢ - توسيع العضوية في مجلس الأمن لتحكم سيطرة الأقوياء على الضعفاء .

٣ - قيام تكتلات اقتصادية جغرافية في أماكن متعددة من العالم .

٤ - عودة ألمانيا واليابان إلى صلب التنافس الدولي .

٥ - هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على صناعة القرار في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة [٣٢] .

٦ - تفعيل مبدأ حقوق الإنسان والديمقراطية واقتصاد السوق .

ورداً على هذه القواعد يمكن القول بأن تفعيل دور الأمم المتحدة أمر مشكوك فيه لكون الأمم المتحدة مؤلفة من دول ذات سيادة ، فعلى الرغم من نجاح التحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في حرب الكويت عام ١٩٩١م وخضوع الأطراف الأخرى في التحالف للابتزاز أو التهديد أو التخويف الأمريكي فإن مجلس الأمن لايمكن أن يكون بديلاً عن نظام التحالفات بين الدول الكبرى في ظل الظروف الراهنة . والشرط الأساسي الذي يُمكّن للأمم المتحدة من أن تكون منظمة مستقلة ذات دور عالمي فعّال هو التزامها فعلياً بالقانون ، واتخاذها من الشرعية عباءة لها ، وابتعادها عن الشبهات ومصادر الشكوك [٣٣] . ويقتضي ذلك أيضاً إجراء تعديلات هيكلية فعّالة وإعادة النظر في دور الأمين العام للأمم المتحدة ، وطريقة تعيينه ، وتوسيع صلاحياته الإجرائية بحيث يستطيع التصرف لمواجهة مشاكل تحقيق السلم والأمن الدوليين ومعالجتها قبل أن تتفاقم وتتعقد وتوقع الضحايا بالكثيرين كما يحدث في الوضع الحالي . وفي حدود علم الباحث فإنه حتى كتابة هذه السطور لم تظهر في الأفق أي صورة من صور الاجماع أو حتى ميل الأقلية إلى عقد مؤتمر عام لتعديل ميثاق الأمم المتحدة الذي بلغ عمره خمسين عاماً .

بل إن مساعي السلام وإقرار الأمن لاتتم بشكل جماعي وديموقراطي ، سواء داخل

مجلس الأمن أو داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة ، أو خارج هذا النطاق الأممي ، بل تتم في معظمها حسب رغبة ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية وأتباعها [٣٤] .

وواقع الأمر أن النظام الدولي الجديد ليس إلا استمراراً ودعماً لفكرة راودت الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وقد اتخذت الأمم المتحدة ستاراً لفرض سياستها ، وينقل الأتاسي عن بوش قوله في هذا : إن النظام العالمي الذي أردنا أن نكرسه عام ١٩٤٥م ، والذي عملت من أجل تحقيقه أمريكا بمبادئها ومواقفها في الأمم المتحدة ، ولم تستطع تحقيقه حتى قامت الحرب الباردة ، أصبحت الولايات المتحدة الآن قادرة على تكريسه بعد أن انتصرت إنتصاراً عالمياً . إن مبادئها هي التي انتصرت وأن اتجاهها في العالم هو الذي انتصر ، وإنها لاتريد حل مشاكل العالم من خلال تفعيل هذه المؤسسة الدولية بصيغة جديدة . وهذا يعني بصريح العبارة تفعيل سيطرة أمريكا وتفعيل سيادتها على العالم من خلال المؤسسة الدولية [٣٥] .

ويحاول الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي جاهداً تعزيز دور الأمم المتحدة ، وقد عبر عن وجهة نظره تلك في تقريره إلى مجلس الأمن عام ١٩٩٢م . فقد أورد في «خطة السلام» التي عرضها رباعيته المشهورة في أهداف الأمم المتحدة الدبلوماسية الوقائية التي تعني عنده العمل الرامي إلى منع نشوب منازعات بين الأطراف، ومنع تصاعد المنازعات القائمة وتحويلها إلى صراعات ، ووقف انتشار هذه الصراعات عند وقوعها ، وصنع السلام بالعمل الرامي إلى التوفيق بين الأطراف المتعادية لاسيما عن طريق الوسائل السلمية ، وحفظ السلام إنما يعني نشر قوات تابعة للأمم المتحدة ، ويرى بطرس غالي في رباعيته هذه أن حلقاتها يتصل بعضها ببعضها الآخر إتصالاً عضوياً لايتجزأ [٣٦] .

«فخطة السلام» إذن تتلخص في حفظ السلام والأمن الدولين وكفالة العدالة وحقوق الإنسان والقيام بتعزيز الرقي الاجتماعي ورفع مستوى الحياة في جو أرحب من الحرية . وهو يقول في هذا المعنى : «أن مصادر النزاع والحرب منتشرة وعميقة ، ويتطلب الأمر بذل قصارى جهدنا لتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والنهوض المتواصل

بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل تعميم الازدهار . كما يتطلب ذلك التخفيف من المعاناة بين الشعوب والحد من وجود أسلحة الدمار الشامل ومن استعمالها »(٣٧) .

وهذا كله يقتضي تعزيز دور الأمم المتحدة كوسيلة ومرجعية ، وتقوية أساسها المتمثل في القانون الدولي . فهل قامت الأمم المتحدة بدورها ومسؤوليتها التي يتعين عليها الاضطلاع بها ؟ كل الدلائل تشير إلى أن المنظمة الدولية بعد إنهيار الاتحاد السوفيتي أضحت أداة طيعة في يد الولايات المتحدة الأمريكية . فمجلس الأمن لايصدر من القرارات إلا ماتوافق عليه الولايات المتحدة ، ولاينفذ من القرارات إلا مايروق منها للدولة العظمى ، ولايحتاج الباحث للدلالة على ذلك إلا الاستشهاد بمسألة تدخل القوات الأمريكية في الشؤون الداخلية لجمهورية هايتي تحت مظلة الأمم المتحدة وفرض عودة رئيسها المخلوع ، مما يدل على ضعف الأمم المتحدة للتصدي لأي عدوان في العالم أو لوقف أي نزاع وحسمه ، كما يدل على خضوع الأمم المتحدة لإرادة الدولة العظمى .

لقد قيل إن النظام الدولي الجديد يجب أن يقوم على ضرورة احترام «الشرعية الدولية» كما تمثلها قرارات الأمم المتحدة ، أي أنه أنيط بالأمم المتحدة وظيفة أكبر مما كان لها في النظام الدولي السابق . ويدل هذا على أن من يسيطر على الهيئة الأممية ويتحكم في قراراتها يمكنه تسيير سياسة معينة وفرضها على العالم بأسره باسم القانون والشرعية . وقد تبين لنا أن الشرعية الدولية أن هي إلا شرعية الأقوياء ، وأن القانون الدولي لايطبق ولايؤخذ به في العلاقات الدولية ، ومتى ماطبق باسم الشرعية أو المشروعية الدولية فإنما يجيء تطبيقه متعسفاً يكيل بمكيالين ويزن بميزانين .

إن المبادىء الإنسانية الظاهرية التي يتبناها دعاة النظام الدولي الجديد وهي المشروعية الدولية ومقاومة الارهاب الدولي وإعادة الأمل إلى الشعوب المستضعفة تطبق بالقوة العسكرية الأمريكية ، وذلك باستغلال مجلس الأمن بغية إصدار قرارات خاصة تطبق بسرعة وحزم بعد التخلص من الفيتو السوفيتي ، واستغلال الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . وهكذا نرى دعاوى عريضة وسيناريوهات فضفاضة لقرار يصدره مجلس الأمن ويسمح بالتدخل لزعيمة النظام الدولي الجديد . كما نرى ارتباطاً ذكياً للاستراتيجية والقانون وللمناورة الأمريكية والتحركات الإنسانية للأمم المتحدة .

ويعتقد الباحث بأن القارئ مازال يذكر قرار مجلس الأمن رقم ٧٩٤ (١٩٩٢م) الذي شكل سابقة في تاريخ الأمم المتحدة إذ قرر لأول مرة التدخل عسكرياً لأغراض إنسانية في الصومال كما جاء في نص القرار ، والذي كانت صياغته أمريكية باسم «إعادة الأمل» وأرسلت وحدات عسكرية من جيشها بلغت ٣٠,٠٠٠ جندي ليست تحت قيادة الأمم المتحدة - اللجنة العسكرية التابعة لمجلس الأمن - وإنما استخدمت الشرعية الدولية فقط ممثلة بقرار مجلس الأمن آنف الذكر ، وحثت مجموعة الدول لإرسال وحدات عسكرية إلى جانب القوات الأمريكية حتى لاتظهر الولايات المتحدة الأمريكية بمظهر التفرد في هذا الشأن ، علماً بأن القيادة الميدانية كانت للقائد العسكري الأمريكي ، وتجدر الإشارة في هذا الشأن إلى مأساة شعب البوسنة والهرسك الذي يتعرض للإبادة تحت أسماع وأبصار دعاة النظام الدولي الجديد .

في جانب آخر نرى زعيمة النظام الدولي الجديد تدين أعمال المقاومة الوطنية اللبنانية ضد القوات الاسرائيلية التي تحتل قراهم ومزارعهم في جنوب لبنان ، في الوقت نفسه لا تأبه بالغارات الجوية والقصف البحري لهذه القرى الآمنة من جانب القوات الاسرائلية ، بل تعمل على عدم الإشارة إلى قرارات مجلس الأمن وخاصة القرار ٤٢٥ الذي يطالب اسرائيل بالانسحاب الفوري من كل الأراضي اللبنانية ، والقرارات ذات الصلة في الجمعية العامة عند مناقشة الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان في ديسمبر ١٩٩٤م .

هذا يقود إلى التذكير بجهود الولايات المتحدة الأمريكية بتبني قرار في الجمعية العامة يلغي قراراً سابقاً صدر عام ١٩٧٤م باعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية، مستخدمة في ذلك نفوذها السياسي المهيمن على المنظمة الدولية وذلك بناءً على رغبة إسرائيل ، في الوقت نفسه لاتمارس نفوذها لإرغام إسرائيل على تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالقدس وحقوق الشعب الفلسطيني .

إذاً يمكن القول بأنه لا معنى للقانون الدولي ولا معنى للمرجعية القانونية في ظل ممارسة تتخذ فيها القرارات وتنفذ بأشكال متمايزة لمصالح الدول العظمى بل لدولة عظمى وحيدة مهيمنة على العالم كله .

٤ - مرتكزات النظام الدولي الجديد :

لا جدال في أن هذا النظام يرتكز على عدد من المرتكزات القوية تعينه على دغدغة مشاعر العامة وأهواء الخاصة ، وتكمن هذه المرتكزات في عوامل سيأتي ذكرها فيما يلي :

لقد اتفق الباحثون على أن أصحاب النظام الدولي الجديد ودعاته يدعون أن لهذا النظام مرتكزات وأسساً ومبادئ . وقد اختلفوا في تعدادها . فهي ممارسة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان الشرعية الدولية والسلام والعدالة عند بعضهم . وهي نظام العدل والاستقرار والديمقراطية في العلاقات الدولية عند بعضهم الآخر . وهي أسس لنظام عالمي موحد قائم على الديموقراطية في الداخل والتعاون في الخارج عند غير هؤلاء وأولئك . ولخص بعضهم هذه الأسس بالعدالة والديموقراطية واحترام حقوق الإنسان . كما تحدث بعضهم الآخر عن أسس أخرى لهذا النظام مؤكدين ضرورة حماية السلم والأمن الدوليين ونهج دبلوماسية وقائية [٣٨] . ومنهم من سمى هذه المرتكزات ملامح النظام الدولي الجديد الأساسية واستخلصها من ادعاءات أصحابه وهي تحقيق السلم العالمي وإقرار سيادة القانون في العلاقات الدولية ومبدأ المساواة بين الدول ، وذلك عبر تقوية دور المؤسسات العالمية كهيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن . وقد استخلص آخرون من الخطاب السياسي الغربي محتوى هذا النظام الدولي الجديد وأسسه ، فإذا هي مبادئ الحرية والاستقرار والسلام الشامل مع تحقيق العدالة والانصاف في توزيع موارد المجتمع الدولي واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وإشاعة الديموقراطية . ومنهم من سمى هذه مبادئ وأسساً أو شعارات واتخذ لها أداةً أو مرتكزاً هو دعم دور الأمم المتحدة في ميدان حفظ السلام الدولي ، واستخدام القوة العسكرية والتدخل العسكري ، ومعالجة قضية الهيمنة الإعلامية من طرف واحد . والحقيقة أن النظام الدولي الجديد هو في جوهره أمريكي الأسس ، لذا من المفيد الوقوف على المرتكزات التي عرضها جورج بوش في وثيقة قدمها إلى الكونجرس . فقال ما معناه «أن الولايات المتحدة الأمريكية ستتابع دعمها لنظام اقتصادي عالمي شامل ومنفتح كأفضل وسيلة لتقوية تنمية اقتصادية شاملة من أجل الاستقرار السياسي ونمو المجتمعات الحرة . وعلى الرغم من ظهور مراكز قوى جديدة ، ستبقى الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الوحيدة ذات القوة الحقيقية الشاملة والنفوذ الكبير في

مختلف الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية . ويقتضي ذلك أيضاً التركيز على تعزيز الأمن وبخاصة في العالم النامي بوسائل سياسية واقتصادية أكثر منها عسكرية . والعمل من أجل تقوية الديموقراطية ، واستثمارات طويلة الأجل في تطوير الموارد البشرية وبناء الأسواق الحرة ، والحكومات الحرة» [٣٩] .

ولنتوقف لنرى كيف تطبق مجموعة هذه القواعد على حيز الواقع ، ويأتي على رأس هذه القواعد مجموعة الأسس للنظام الدولي الجديد التي تقتضي أن تخضع العلاقات الاقتصادية الدولية لمبادئ اقتصاد السوق ولاسيما تخصيص (خصخصة) قطاعات الإنتاج، وتحفيز المبادرة الخاصة ، وتعميم حرية المبادلات في الميدان التجاري . كل ذلك من الوجهة النظرية الدعائية أما الحقيقة فغير ذلك كله . وكذلك شأن الأسس السياسية الدستورية القانونية من حيث الشرعية الدولية والادعاء بالسلام والاستقرار والمساواة بين الدول ، أما الأسس العسكرية فتتمثل في الهيمنة العسكرية الأمريكية على العالم ، وتدخل الولايات المتحدة العسكري في بلدان العالم وتهديدها باستعمال القوة والعنف في كل ماتراه حلاً لحسم النزاعات ، وأمثلة ذلك كثيرة رأيناها في بنما وجزر هاييتى وفي الصومال وفي الخليج وفي ليبيا وفي كوريا الشمالية وفي غيرها . أما بالنسبة لما يطرحه النظام العالمي من مشروع عقائدي «الأيديولوجية الموحدة» (لاموت الأيديولوجيات كما يدعي بعضهم) وأدواته الديموقراطية وحقوق الإنسان والشرعية الدولية والسلام والاستقرار والعدل في العلاقات الدولية ، فنجد أن الديموقراطية عند دعاة هذا النظام هي مفهوم مجرد مطلق صالح للاستخدام في كل زمان ومكان . لكنها ليست عقيدة اجتماعية لها قواعدها ومرتكزاتها وآلياتها الداخلية التي تحركها وتقود مسيرتها [٤٠] . ويكتفي دعاة النظام الدولي الجديد بالشكل فيصفون بعض الأنظمة السياسية في العالم الثالث بامتطاء صهوة التعددية الشكلية كمقياس للديموقراطية . وليس هذا حرصاً منهم على اعتبار التعددية الموضوعية الوجه العاكس للتوجهات العميقة داخل كل مجتمع . وإنما يرون أن الديموقراطية تعني وصول المنتج الرأسمالي إلى كل بيت ، ومحاكاة الأنماط الحياتية الغربية من قبل دول الجنوب ، وعدم المساس بمصالحهم الذاتية حتى ولو كانت تعارض المصالح الوطنية والقومية للآخرين .

وأما حقوق الإنسان وهي الركيزة الثانية في هذا المجال فلم تكن وليدة للنظام الدولي الجديد أو مبتكراته ، وإنما هي حقوق تغوص جذورها في التاريخ إلى مراحل تذهب إلى أبعد من اكتشاف أمريكا نفسها . والخوف أن تتحول هذه القيمة الإنسانية إلى أداة سياسية يستخدمها دعاة هذا النظام والمصدقون لمقولته ضد الرافضين ليهمنتهم والانصياع لعقيدتهم ، وهناك العديد من الشواهد تؤكد هذا التخوف . فما يحدث في فلسطين من قمع وتقتيل وتشريد وتقطيع أطراف ، والمصلون أنفسهم لم يستثنوا حتى في أماكن العبادة [٤١] . ومايحدث في الوسنة والهرسك ومايجري في الصومال والعراق وليبيا كل ذلك يجرى على مرأى ومسمع من دعاة حماة النظام الدولي الجديد الداعين إلى أعمال حقوق الإنسان .

أما المشروعية الدولية أو الشرعية الدولية فقد رأينا أنها شرعية الأقوياء التي تدعي تطبيق القانون الدولي في العلاقات الدولية ، حيث تتخذ القانون الدولي ستاراً براقاً خداعاً وتتخذ هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن مطية لتحقيق هذه الشرعية .

أما نظام العدل والاستقرار فقد احتل بتدخل القوى العظمى في شؤون العالم مفرقة بين الدول والأطراف وهي تكيل في ذلك كله بمكيالين . وقد أدى ذلك كله إلى ظلم دولي وفوضى عالمية وتوتر شامل في العلاقات الدولية في أوربا الشرقية وفي أفريقيا وفي أمريكا اللاتينية وآسيا وغيرها .

وقد خلص بعض الباحثين إلى الحكم على هذا النظام الدولي الجديد من حيث مرتكزاته النظرية والمدعى بها وأسسها الظاهرية الاستراتيجية إلى القول إنها تركيبة تخلو من النظام والعالمية ، ونحن بدورنا لم نجد في واقع الحال عملاً دولياً قانونياً ولا استقراراً ولا عدلاً ولا تعاوناً ولا شرعية دولية ولا ازدهاراً ولا تقدماً . ولعل أفضل مثال نتناوله هنا هو قضية الديمقراطية .

إن علاقة النظام الدولي الجديد بمسألة الديموقراطية وحقوق الإنسان علاقة معقدة لها ظاهر ولها باطن ، وهي ذات أوجه وإلتباس وأغراض مختلفة . فالذي يوجه الدول العظمى في علاقاتها الدولية مع غيرها ليس هو الخير والعدل والمشروعية ، بل المصالح المادية

والاستراتيجية . فقد رأينا الولايات المتحدة كغيرها تندد بالدكتاتورية وتنادي بالديمقراطية وحقوق الإنسان عندما يتفق ذلك مع مصالحها ، وبالعكس تدعم الاستبداد وتدافع عنه وتضحي بحقوق الإنسان كافة ، وبكل قوتها ، كما يظهر ذلك صراحة في القضية الفلسطينية عندما يكون ذلك في مصلحتها ، وقضايا جزرالكاريبي وأمريكا اللاتينية وأبلغ مثال على ذلك تأييد القوى الغربية الداعية للديمقراطية للرئيس الروسي يالتسن عندما أمر بضرب مقر البرلمان الروسي بالمدفعية عندما أعتصم مجموعة من نواب الشعب المنتخبين داخل البرلمان مطالبين الرئيس الروسي بالالتزام بنصوص الدستور وعدم الإخلال به[٤٢] . ولقد لاحظ الباحثون أن النظام الدولي الجديد نظام غير ديموقراطي ، برغم ميلاده في وسط يزخر بالدعوى إلى الديموقراطية واحترام مبادئ حقوق الإنسان ، وذلك لأنه غير مبني على أساس التكافؤ في العلاقات ، كما أن حقوق الطرف الضعيف فيه غير مضمونة.

لاشك أن الاقتصاد عصب الحياة وزينتها ، ولفترة طويلة مضت شغل قادة الفكر الاقتصادي بالمناقشات الاقتصادية في مجال تنظيم اقتصاديات الصناعة الحديثة ، الرأسمالية أم الاشتراكية ؟ ، ويبدو الآن أن هذا الجدل قد إنتهى بسقوط الاتحاد السوفيتي وإنجراف أوربا الشرقية بكل أنظمتها تجاه آليات السوق ، واستطاعت أجهزة الإعلام الغربية تحسين مفهوم «الخصخصة» عند الكثير من الاقتصاديين الذين يزعمون أنهم مفكرون وخاصة بعض الاقتصاديين العرب ، فأخذ المغرمون بهذه الظاهرة على امتداد جامعات العالم العربي يقررون مساقات دراسية في هذا المنحى ، يريدون ذلك إضفاء شرعية هذه الظاهرة على عقول الأجيال القادمة لتكون أسيرة النظام الامبريالي . لقد طرح مفهوم نظام السوق كأنه مولود جديد لم يسبق للإنسان أن عاش في ظله ، علماً بأن اقتصاديات السوق ظهرت مع ظهور الليبرالية الصناعية عند أواخر القرن الثامن عشر [٤٣] .

وقد استطاعت الولايات المتحدة أن تروج لنظامها الجديد عن طريق استغلال وسائل الإعلام فقد حقق الإعلام الغربي والمرئي على وجه الخصوص تطوراً هائلاً منذ مطلع الثمانينات وفرض سلطته على المستوى العالمي ، إلا أن هذا الإعلام لم يتصف بالصدق

والنزاهة والموضوعية في العرض والتعليق على الأحداث العالمية . لقد ركز اهتمامه على صياغة عقل الإنسان في الدول الصغيرة والضعيفة بتوجيه هذا الإنسان نحو ذهنية القبول بالأقوى على أنه حقيقة تاريخية ثابتة وليست مرحلية قابلة للتبدل والتغير عندما تتبدل الشروط ، أو عندما تبرز إمكانية تبديل الشروط وفقاً لرؤية تاريخية جديدة (٤٤) .

وفي المجال الثقافي توشك وسائل الإعلام المعاصرة أن تنمط الثقافات في نموذج ثقافي تجاري عالمي يدمر ماعداه من أنساق ثقافية يأتي على بنيانها الداخلي . وتتعرض الثقافة العربية الإسلامية اليوم لعملية اختراق منظم من وسائل الإعلام الغربية . لقد حققت الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية على وجه التحديد عملية الاختراق الشامل للقضايا السياسية والاقتصادية والعسكرية وأحكمت الغزو الإعلامي المنظم ، وغدت تعمل بسياسة نشطة ومنظمة لعملية اختراق ثقافي (٤٥) . وهناك رأي ينحي باللائمة على الكثير من المثقفين العرب «بأنهم لعبوا دور الأدوات الطيعة لاختراق الثقافة الغربية وتحقيق السيطرة السياسية والاقتصادية على الوطن العربي بدلاً من أن يلعبوا دور الرواد لاستقلال ثقافي أصيل» (٤٦) .

حقاً لقد استطاع دعاة النظام الدولي الجديد إحلال ثقافة التسلية محل ثقافة العقل ، أي أنهم استطاعوا تسطيح مدارك العقل والنزول بها نحو البلادة والسلبية والجمود .

ثالثاً : العرب والنظام الدولي الجديد :

١ - العرب والنظام الدولي القديم :

قد تدرس العلاقة بين العرب والنظام الدولي الجديد من وجهات نظر مختلفة . فقد تدرس من وجهة نظر عسكرية أو سياسية أو قانونية أو اقتصادية أو ثقافية أو حدوية قومية . بل ينبغي أن تدرس هذه العلاقة المعقدة من وجهة النظر هذه جميعاً لتجيء الدراسة متكاملة . فقد نظر بعض الباحثين العرب إلى النظام الدولي الجديد من حيث مبادئه الإنسانية الظاهرية فرأوها في الحقيقة غير ماهي عليه في الظاهر ، ورأوا في تطبيقها على الوطن العربي صورة مغايرة لظاهرها الخداع . فالمشروعية الدولية والمحافظة عليها وحمايتها اتخذت شكل العدوان على العديد من دول الوطن العربي ، واتخذت وهي

تدعى مقاومة الإرهاب الدولي أو مهاجمة «أركان الإرهاب» سبيل العدوان على ليبيا وفرض الحصار عليها ، واتخذ تحقيق إعادة الأمل إلى الشعوب المستضعفة صورة الإحتلال والسيطرة مثلما حدث في الصومال .

لقد عانى العرب من النظام الدولي القديم ، هذا النظام الذي رأى النور غداة الحرب العالمية الثانية والذي ادعى أصحابه والقائمون عليه أنه عصر الحرية والعدل والسلم والازدهار والاستقرار لشعوب الأرض قاطبة ، لكنه لم يحمل في طياته لشعوب الأمة العربية سوى العنف والتمزيق والاذلال والتجزئة والنهب والفقر ، والدولة القطرية الضعيفة ذات الاستقلال الموهوم ، وكان من آثار هذا النظام القديم نكبة فلسطين واقتلاع سكانها منها وزرع جسم غريب مكانهم . كما كان من آثاره التسلط الغربي على مقدرات العرب وثروتهم ونهب نفظهم وهو عصب الحضارة الحديثة . وقد تم ذلك بالتواطؤ مع الأنظمة العربية الاقليمية المتخلفة والمعادية لقيم العصر من عقلانية وقومية وتقدم ، والتي هيمنت على الثقافة العربية والفكر العربي السياسي والسياسة الإعلامية في أقطارها ، النظام القديم أذل العرب وأضعفهم وجزأهم ومزقهم وكرس تخلفهم بل وأفقرهم على غناهم ، وأبدي مديونيتهم برغم فحش غناهم . كما أدى إلى إنهيار أمنهم الغذائي بل وأمنهم القومي إزاء قوة احتلال كانت على الأمة العربية بأسرها وبالاً مقيماً ، يدعمها الغرب ويحيطها بكل رعايته وعنايته .

هذا ماخلفه النظام الدولي القديم من آثار في الأمة العربية . أفما كان من حق العرب من حيث هم أمة أن يفرحوا بزوال هذا النظام ؟ وقد يجيب امرؤ على هذا السؤال بالنفي قائلاً إن النظام القديم ذا القطبين والصراع الايدلوجي بينهما كان يقدم للعرب دعماً استراتيجياً وتكتيكياً وعسكرياً وأيديولوجياً بما يقدمه لهم أحد هذين القطبين من دعم وسند في شؤونهم الدولية وفي حروبهم وتحديهم للاستعمار والامبريالية ، وبزوال القطب الاشتراكي الداعم للعرب وبزوال نظام توازن القوى على الصعيد الدولي وبزوال النظام القديم اختل العرب واختل توازنهم ، فاعُتديَ عليهم ولايزال العدوان الغربي ينشب أظفاره وأسلحته في كيانهم ومصالحهم ووجودهم .

وقد كان العرب في ظل النظام الدولي القديم منقسمين إلى فئتين : فئة كانت تعتمد على المعسكر الشرقي وأخرى على المعسكر الغربي ، ولم يستطيعوا الاستقلال بذاتهم وبشؤونهم . ولم يستطيعوا أن يشكلوا قوة ذات كيان قوي قائم بذاته لا يتأثر بإنهيار أحد المعسكرين . إلا أن الذي حدث هو إنهيار المعيل فانهار المعال ، واستقبل العرب هؤلاء النظام الدولي الجديد وهم ضعاف خائرون لا حول لهم ولا قوة ، بل ونقلوا ضعف هم من النظام القديم إلى النظام الجديد .

لقد كان على العرب في ظل النظام الدولي القديم ، وفي ظل نظام القطبين واعتمادهم على أحد هذه القطبين في شؤونهم الاقتصادية للتنمية واستغلال ثرواتهم وشؤونهم العسكرية للتسلح وشؤونهم العلمية والتكنولوجية أن يقوموا باستغلال هذه المساعدات أكبر الاستغلال بحيث يبلغون درجة من القوة يستقلون بها عن مصدر هذه المساعدات وعن الدعم المالي والاقتصادي والعسكري للقطب الاشتراكي هذا ، ولكنهم بقوا عالة عليه، وظلوا يعتمدون عليه في كل شأن حتى إذ إنهار هذا القطب وإنهار الدعم ، تبعه إنهيار جانب كبير من الموقف العربي ، ولاسيما في بعض دول المواجهة مع اسرائيل .

فهاهم العرب يدخلون عصراً جديداً متجدداً للعلاقات الدولية وهم في حالة من الوهن الشديد ، تنتابهم أزمة ثقة في الذات العربية كذات جماعية . إنّ الأمة العربية في ظل قيادتها السياسية الحالية قد توصلت إلى القناعة بفعل إعلام الأزمات ورواد حركة التيئيس العربية بأنها عاجزة عن فعل أي شيء أمام طوفان الإحباط وعواصف التحولات الدولية والاقليمية الراهنة . ولا غرابة أن ينتشر استخدام العبارات والأفعال التي تعكس الاستهانة بالذات . كما تتردد في جرأة وبلا حياء دعوى التنكر لكل ماهو عربي أو له علاقة بالعروبة والعرب . لقد عاش الإنسان العربي طوال تاريخه حياة شاقة ومثقلة برصيد عريض من الفشل في ظل نظام القطبية الثنائية ، وسرعان ما إنهار نظام القطبية الثنائية تاركاً النظام العربي الواهن المفكك لمواجهة منفردة مع القوة المهيمنة على النظام الدولي الجديد لتستبيح ثرواته ، وتقضي على ثقافته وتعمل على تفريق صفوفه .

٢ - النظام الدولي الجديد والفكر العربي السياسي :

سبق النظام الدولي الجديد ومهد له تغيرات وتحولات في العالم ، بل إن الأحداث

والتغيرات والتبدلات التي عصفت بالعالم كانت أشبه بالإنقلابات الكبرى . وقد حدد بعضهم عام ١٩٩٠م على أنه عام هذه الأحداث والمتغيرات النوعية الكبيرة التي كونت بجملتها منعطفاً تاريخياً حاسماً وخطيراً في تاريخ البشرية . وكان أكبر هذه الأحداث أثراً انهيار منظومة المعسكر الشرقي - الاشتراكي وانحلال روابطها وتفكك الاتحاد السوفيتي وأزمة الخليج . وسبق هذه الأحداث الكبرى زعزعة للمواقع القديمة وخلخلة للعلاقات المتوترة ، فتأثرت العلاقات الدولية بذلك كله ، فألغيت الأيديولوجيا من العلاقات الدولية واستقرت المصالح محل المبادئ . وطرأت تغيرات على الواقع الاقتصادي والسياسي والثقافي لدول شرق أوربا ، كما طرأت تغيرات على علاقات هذه الدول بأوربا الغربية وبالولايات المتحدة الأمريكية ، وبالأقطار العربية والدول الأفريقية . وقيل إن الأساس الذي قامت عليه هذه التحولات والمحور الذي دارت حوله هذه التغيرات على اختلاف ضروبها وأشكالها الاقتصادية والسياسية والثقافية إنما هو : الديموقراطية .

وكان على الفكر العربي السياسي والنخبة المثقفة العربية والنخبة السياسية العربية أن تحيط بأبعاد هذه التحولات وتعرف معاني هذه التغيرات الدولية وتنظر في مساراتها وآثارها . وكان على القائمين أو المهيمنين على الأنظمة الاقليمية السياسية العربية أن ينصتوا إلى التحليلات والدراسات التي انصبت على الأنظمة الاقليمية السياسية العربية أن ينصتوا إلى التحليلات والدراسات التي انصبت على هذه التحولات . وكان عليهم تعميق النظر في دلالات هذه التحولات ليستخلصوا منها الدروس العملية والواقعية وليفيدوا منها عبراً . وبذلك تستطيع هذه الأنظمة أن تقف منها موقف الفاعل المؤثر ، وتستطيع أن تحولها تحويلاً فعالاً إلى مافيه نفع لها ، كما تؤثر في مسار التحولات على الصعيد الوطني والاقليمي والعالمي الدولي فلا تقف مكتوفة اليدين تنظر نظرة السلبي المتلقي والمتحمل لما يحدث في دهشة أو هلع أو خوف أو تردد ، أو تقف موقف اللامبالي بما يحدث أو المخالف لما يحدث ، فلم تهب عاصفة الديمقراطية عليهم ولم تؤثر فيها .

فهل أفاد الفكر العربي السياسي والسياسة العربية من هذه التحولات الأساسية التي طرأت على العلاقات الدولية بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب ؟ لقد لاحظ بعض

الباحثين اللامبالاة العربية ، بل النظرة الانفعالية التي أبداها بعض القائمين على هذه السياسة والمفكرون السياسيون إزاء هذه التبدلات . ولاشك أن هذه التغيرات والتحولات قد استأثرت باهتمام عربي رسمي وشعبي لما لها من انعكاسات مباشرة وخطيرة على الوضع العربي ، ولكن هذا الاهتمام لم يتطور بشكل كاف على المستوى الفكري والسياسي النظري كمقدمة لابد منها لبناء استراتيجية للعلاقات العربية في ظل «النظام الدولي الجديد» . وهذه المهمة لازالت تنتظر المثقفين والباحثين العرب على اختلاف تخصصاتهم وتوجهاتهم للاعداد لمواجهة استحقاقات مرحلة جديدة في حياة أمتنا تحمل الكثير من المخاطر والتحديات ، وتحمل في الوقت نفسه إمكانات مواجهتها وتعديل آثارها بما يتوافق مع المصلحة العربية العليا ، والمتمثلة أساساً في تجاوز التأخر والتجزئة ، واللحاق بالعصر الذي تتسارع خطاه بشكل مذهل ، والذي تشكل ثورة العلم والتكنولوجيا ، أو ما اصطلح على تسميته بالثورة الصناعية الثالثة ، محوره الناظم [٤٧] .

٣ - انعكاس التحولات والتغيرات الدولية على الوضع العربي :

لقد كان للتغيرات التي أصابت المعسكر الاشتراكي بعامة والاتحاد السوفيتي بخاصة أكبر الآثار وأخطرها سلباً على الوضع العربي السياسي والاقتصادي والعسكري والثقافي والأمني والقومي - لقد خسر العرب بالإنكفاء السوفيتي وانحلاله حليفاً استراتيجياً قوياً ومصدراً مضموناً للسلاح والمعونات الاقتصادية والتكنولوجية الملائمة لحاجات التنمية العربية ، هيمنت الامبريالية الأمريكية آحادية القطبية على المنطقة العربية بأسرها ، مما حد من الدور العربي في بناء العلاقات الدولية ومن هذه الآثار أيضا جرأة هذا القطب الأوحد في السياسة الدولية العدوانية على العدوان على العرب والتنكيل بهم ، وذلك لغياب القطب الثاني الذي كان من شأنه ردعه عن عدوانه ، فما كان ليتم هذا العدوان بهذه الشراسة والقوة والسرعة والتدمير على العراق ، وما أدى إليه من تدمير لمعظم الإمكانات الاقتصادية والعسكرية والعلمية الواعدة للعراق ، وما أدى إليه من تحجيم لقدرات الدول العربية الأخرى والسيطرة المباشرة على الثروات العربية ومنابع النفط ، ماكان لهذا العدوان الشامل ليتم على هذا النحو لولا التغيير الحاسم في ميزان القوى على الصعيد الدولي .

ومن الآثار السلبية أيضاً ما انعكس على المسألة الفلسطينية ، وذلك لما كان من هجرة يهود الاتحاد السوفيتي إلى فلسطين المحتلة ، وتشجيع الولايات المتحدة لهذه الهجرة وتمويلها وما التجأت إليه من سياسة الابتزاز إزاء الاتحاد السوفيتي لكي يوافق عليه - وقد أدى ذلك إلى مساعدات اقتصادية ومالية وعسكرية قدمت إلى اسرائيل ، وإلى اختلال ميزان القوى بأكثر مما كان في المنطقة العربية والعالم بأسره ، مما أفضى إلى ازدياد طغيان اسرائيل وتوسع مشروع دولتها العدوانية ، وفرض ارادتها على المنطقة كلها ، وفرض سلامها ، والتهديد بالعدوان المستشرى «لضرب الارهاب» والقضاء عليه .

ويذهب بعض الكتاب إلى القول بتقلص المساعدات المالية والتكنولوجية والعلمية التي كان يقدمها الاتحاد السوفيتي للعرب مما أضعف قدرتهم الاقتصادية والعلمية وأضعف قدرتهم على التقدم والاستقلال والازدهار ، وأضعف قدرتهم على المناورة الاقتصادية بالاعتماد على المواد الأولية ، فقد أضعفتها الثورة العلمية والتكنولوجية التي حرم منها العرب ، فلم يبق في أيديهم سوى عنصر وحيد ذو قوة استراتيجية وهو النفط .

ومن هذه الآثار أيضاً أثر خطير هو الانعكاسات على الأيديولوجية العربية والفكر العربي السياسي بعامة ، ولاسيما الماركسي أو اليساري منه بخاصة . فساد اليأس والاحباط في صفوف دعاة هذا الاتجاه الفكري والأنظمة العربية التي تتبعه ، فأخذت تشك في مبادئ الاشتراكية والعدالة الاجتماعية والتنمية المعتمدة على الذات ، وبناء نظام اقتصادي عادل ، بل أخذت تشك في نظام الحزب الثوري التقدمي الطليعي ، وبلغ بها الشك مبلغ الاستهتار بمبادئ الاشتراكية السياسية وما تدعو إليه دعاوى - وكان للحملة الإعلامية الغربية أكبر الدور في بث روح الشك والريبة والاستهتار في نفوس كثير من الناس . فأخذت تندد بالنظام الإستبدادي الشمولي للإشتراكية العلمية وغيرها وتهاجم مبادئها ، وأخذت تدعو للنظام الرأسمالي على أنه نظام الحياة ونظام الطبيعة ونظام العدالة - ومن هذه الآثار السلبية أيضاً وبعد انهيار التيار الفكري الاشتراكي التقدمي وضعف التيار القومي ، العودة السلبية إلى الماضى ، فلم يبق في الميدان ما يسد هذا الفراغ سوى العودة إلى الأصول والجذور ، فكانت التيارات الأصولية المتطرفة - المتزمتة المعادية لكل

تقدم ولكل فكر مغاير قومي أو اشتراكي - والتي اتخذت الدين ستاراً وغطاءً ، فكان لهذه التيارات المتطرفة والأصولية أو السلفية قاعدة شعبية لاتعرف حقيقتها فتبعتها فضللتها وأضلتها .

لقد رأى بعض الباحثين أن لهذه التغيرات والتحولات التي طرأت على أحد قطبي السياسة الدولية وهو القطب الذي تستند إليه بعض أنظمة الأقطار العربية بعض الآثار الإيجابية ورأوا أنها حول عدة محاور هي :

- ازدياد محاولة التنسيق والتكامل والتضامن بين الأقطار العربية بعد زوال الحرب الباردة وانحلال ما كان يفصل بينها من فواصل أيديولوجية بخاصة .
- إتجاه الفكر العربي السياسي لدى الباحثين والمنظرين السياسيين إلى إبراز أهمية الوحدة العربية من وجهات التكامل الاقتصادي والسياسي كضمانة لمواجهة عالم اليوم، وما فيه من تكتلات عسكرية واقتصادية وسياسية كبرى - وقد ثبت للعرب جميعاً أن الأنظمة القطرية الاقليمية المحدودة ضعيفة في التصدي لهذه التحديدات العالمية ، بل عرفت أن اعتمادها على غيرها لم يفدها شيئاً ، فانهار الغير فإذا هي مكشوفة مستضعفة لا تقوى على شئ .
- ومن هذه الآثار هذه الموجة من التساؤلات عن النظام التسلطي الاستبدادي ذي الحزب الواحد أو مشروعيته . وكشف سلبياته والمطالبة بالحرية السياسية ، ومبادئ الديموقراطية ، وتعدد الأحزاب والمساواة على النطاق الداخلي ، والدعوة إلى الحريات الديموقراطية في المجالات السياسية والاقتصادية ، واحترام حقوق الإنسان بعامة ، واحترام حق الأقليات السياسية والأثنية الكائنة في هذه الدول بخاصة . وقد تساءل الناس من مفكرين وسياسيين واقتصاديين عن الفوائد التي كانت الأنظمة القمعية تدعي الحصول عليها على الصعيد الاقتصادي ، من حيث التنمية المتسارعة ، وعلى الصعيد العسكري ، من حيث مواجهة اسرئيل والتصدي للعدوان الامبريالي ، وعلى الصعيد السياسي من حيث عدم السماح للفئات المناوئة للحزب الواحد من التعبير عن نفسها وآرائها ، وذلك بقمع حرياتها ، فتوصل هؤلاء إلى نتيجة مؤداها أن كل هذه الفوائد مجرد ادعاءات لا حقيقة لها - ولهذا تحولوا عنها إلى ما يعارضها - لقد هبت

رياح التغيير على الأنظمة العربية التي كانت تتذرع بالاشتراكية والديمقراطية والحزبية الضيقة بحجة المصلحة الوطنية والقومية فإذا هي تنكشف أمام الأعين على غير ما تدعيه .

ولقد لخص أحد الباحثين [٤٨] آثار الإنكفاء السوفيتي على الوضع العربي وانعكاساتها على الوضع العربي ، وخلص إلى أنها تتمثل في تحديدات أربعة تواجه الأمة العربية في نهضتها ، وصراعها مع العدو ، وفي وحدتها ، وفي نظامها الديموقراطي . والحقيقة أن هذه الأمور تتعدى حدود الوصف بأنها تحديات لنقول إنها مواقف حدية ومآزق على الأمة العربية التغلب عليها لتقوم لها قائمة متينة ، فعلى حلها والتغلب عليها يتوقف وجود الذات العربية كأمة ذات كيان حضاري وسياسي وقومي .

كان على الفكر العربي السياسي والقومي أن يعمق النظر في هذه التحديات ، بل كان عليه أن يفهم المعاني العميقة لهذه التحولات والتبدلات الخطيرة التي جرت في النظام الدولي القديم ، وكان عليه أن يستشف أبعادها ودلالاتها ليستبق النظر في عواقبها وآثارها السلبية ، لكي يعمق آثارها الإيجابية ويثبت دعائمها فتكون أساساً لتطوره ودخوله في النظام الدولي الجديد على قدم المساواة مع الدول العظمى . بل نكاد نقول لو كان الفكر العربي السياسي وأنظمته السياسية على هذه الدرجة من الوعي العميق بما جرى من تحولات قبل حدوثها لما كان لها هذا الأثر السلبي الكبير أولاً ولما وقع على رأسه وعلى حسابه النظام الدولي الجديد أصلاً .

إن التغيرات الجذرية الخطيرة التي طرأت على العالم غدت تحديات مصيرية أمام الأمة العربية في وحدتها ووجودها كأمة : فلا وجود ولا أهمية في العالم الراهن ، وفي ظل النظام الدولي الجديد ، لشعوب ضعيفة قليلة الشأن ، فهو عالم التكتلات الاقتصادية والسياسية الكبرى ، ولابد أن يحكم على الدول الصغيرة بالهامشية والفناء ، ولهذا كانت الوحدة تحدياً مصيرياً للأمة العربية .

وأما التحدي المصيري الآخر فهو أن تكون الأمة العربية أمة قوية متقدمة ، تعتمد على نهضة علمية وتكنولوجية وصناعية زاهية ومزدهرة ، وبحيث لاتظل تدور تحول كلمة التنمية وتلوكها بعد أن فشلت التنمية القطرية الجزئية المحدودة ، فالتحدي العلمي تحد

اقتصادي متين في الدرجة الأولى . وأما التحدي المصيري الثالث فهو التحدي الصهيوني والامبريالي وهو تحد يضرب الأمة العربية في صميم وحدتها ونهضتها ، فعلى هذه الأمة أن تكون قوية الشكيمة لتدافع عن أمنها القومي دفاع القوى عن ذاته وكيانه .

وأما التحدي المصيري الرابع فهو أن على الأمة العربية أن تدرك ما زعزع المعسكر الشرقي من رياح الديموقراطية ، فتعلم أن الديموقراطية ليست كلمة جوفاء تلوكها الأنظمة ويلوكها الفكر السياسي ، بل هي روح الأمة وقانونها وشرعيتها وقوامها ، وليست الديموقراطية بكلمة تعالجها الأيديولوجيا والسايسة لذر الرماد في العيون ، بل هي نمط حياة سياسية واجتماعية واقتصادية وقانونية .

٤ - النظام الدولي والعدوان على الأمن القومي العربي :

إن وجهة النظر العسكرية ليست سوى جزء تمهيدي من نظرة شاملة ورؤية كاملة للأمور ، فالعدوان على ليبيا بحجة ضرب أوكار الإرهاب الدولي والعدوان على العراق قد غدا جزءاً من مؤامرة كبرى على الأمة العربية ، فقد رأت فيه قوى التحرر في الوطن العربي بداية لمخطط مدروس يرمي إلى القضاء على حركة التحرر العربية ، فهو مخطط عسكري وسياسي وقانوني واقتصادي وثقافي متكامل .

وأصبح بادياً للجميع أن الولايات المتحدة توظف كل ما يمكن أن يشل من طاقة العرب لخدمة هذا المخطط ، وتسعى لإجهاض كل نهضة سياسية واقتصادية عربية [٤٩] . وهي تتخذ أساساً لعدوانها العسكري مرجعية الأمم المتحدة وميثاقها والقانون الدولي ومبادئه ، وذلك بعد مسخ كل ذلك وافراغه من مدلوله القانوني الصحيح .

وقد قال أحد الكتاب السوفييت : «إن العدوان على ليبيا العربية بدعوى الدفاع عن النفس ضد أعمال إرهابية متكررة من قبل جماعات تدعمها ليبيا ، وذلك في ظل نظام دولي جديد تهيمن عليه أمريكا تحت شعار : العدالة والمساواة والإستقرار والشرعية الدولية ، إنما يسمى (إرهاب الدولة) ، لقد أصبح الإرهاب منذ أمد بعيد جزءاً من السياسة الخارجية للامبريالية الأمريكية التي أخذت على عاتقها دور الدركي (الشرطي) العالمي» [٥٠] .

إن النظام الدولي الجديد أضحى أداة في يد الدولة العظمى تسوى به شؤون العالم بعامة وشؤون العالم العربي بخاصة على هواها . فالولايات المتحدة أصبحت تريد تسوية العالم العربي كله على هواها ، تريد أرضاً مفتوحة أمامها بلا عوائق وحتى بلا تضاريس، ولقد فعلت مافعلته في العراق لكي تسوي الأرض في منطقة الخليج وهي منطقة حيوية بالنسبة لها بسبب موارد البترول ، والآن هناك محاولة أخرى من نوع مختلف مع سورية ، وهناك محاولات لا تنقطع مع الشعب الفلسطيني ، إذ تتصور الولايات المتحدة أن حالة الأزمة التي تضغط على العالم العربي فرصة يجب إلا تضيع ويجب أن تحقق فيها أهدافها القديمة والجديدة [٥١] .

إن السمات التي أكدها واضعو النظام الدولي الجديد من حيث ضرورة حماية السلم والأمن الدوليين واتخاذ نهج دبلوماسية وقائية ، ومن حيث أسس النظام المتمثلة في «العدالة والمساواة واحترام السيادة» ، نقول إن هذه السمات وهذه الأسس لاتجد لها تطبيقاً في السلوك السياسي اليومي للدول الغربية إزاء العرب ، فلم تحاول هذه الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة وهي المهيمنة على النظام الدولي الجديد ، إحقاق الحق العربي وإقرار الأمن الدوليين على أسس سليمة من العدالة واحترام سيادة الدول .

لقد ذكرنا من قبل أن على العرب أن يفرحوا بزوال النظام الدولي القديم لما كان لاساءته في حق العرب أمة وشعوباً ، وكان على العرب أن يفرحوا بالنظام الدولي الجديد لولا أن صاحب القرار الرئيسي الحاسم في هذا النظام الدولي الجديد هو عينه الحليف الاستراتيجي لعدو العرب القومي والمتربص بهم وبوحدتهم ، كما أنه الحليف الحامي لأنظمتهم المتخلفة ، ولولا أن هذا النظام الدولي الجديد ولد في أحلك ساعات الأمة العربية وعلى حسابها . لقد ولد هذا النظام وهو يحمل لبعض شعوب الأرض وعوداً بالحرية وتقرير المصير واستعادة الحق ، إلا أنه حمل في طياته للأمة العربية الاذلال والقهر والعنف والقتل والتدمير وتكريس الأنظمة القطرية وتقوية الكيان الصهيوني وشرعية وجوده ، والاستيلاء على ثروة العرب النفطية ، وتهديد قطر عربي بضربه في صميم وجوده ، كل ذلك تحت ستار مكافحة الإرهاب الدولي وتطبيق الشرعية الدولية والمحافظة على السلام العالمي ، لقد مكّن النظام الدولي الجديد للولايات المتحدة من أن تتخذ دور القطب الوحيد في

تسيير شؤون العالم من خلال هيمنتها على مجلس الأمن الدولي ، فإذ هي تغلف نياتها العدوانية بغطاء الشرعية الدولية ، فالعدوانية واحدة قديماً وحديثاً ولكنها الآن مغلفة بالشرعية والقانونية التي أضفاها عليها النظام الدولي الجديد .

لقد كرّس هذا النظام العدوانية الأمريكية وجعل لها لبوساً قانونياً شرعياً ، وهذا هو الجديد فيه ، أي أن جديده آحادية القطبية الأمريكية المهيمنة على العالم كله تحت ستار الشرعية الدولية وتحت غطاء مجلس الأمن وقراراته ، إن أكثر منطقة تعاني من النظام الدولي الجديد هي المنطقة العربية إلى درجة بلغت بإنهاء وتدمير هذه المنطقة وطمس اسمها وهويتها وفرض تسمية جديدة عليها (الشرق أوسطي) ونظام جديد من العلاقات الاقليمية الداخلية تكون إسرائيل فيه ذات الدور المركزي على المنطقة . لقد دفع العرب من دمائهم واقتصادهم وعمرانهم وكرامتهم ووحدتهم وقوتهم ضريبة خروج هذا النظام إلى حيز الوجود ، فلقد تولد من عهد حرب الخليج نظام دولي جديد تتذرع فيه الحكومة الأمريكية بالمشروعية الدولية من أجل تسويغ اللجوء إلى القوة والعنف .

والحقيقة أن القائمين على هذا النظام الدولي الجديد يفكرون عشرات المرات قبل أن يهددوا دولة خارقة على القانون الدولي بالعدوان ، في حين أنهم يتخذون أشنع القرارات بالعدوان على العرب في أقل وقت ، بل هم لايسوون القضايا مع العرب إلا بالعنف والتهديد متخذين لهذا العنف ستار الشرعية الدولية ، وما أيسر أن يطبقوا على العرب العقوبات بأشكالها المتنوعة ، بل إنهم ليهيؤون هذه العقوبات ويفرضونها قبل أن يقع منهم ما يوجب فرضها عليهم ، بل إن حظ العرب من هذا النظام الجديد العدوان على أمنهم القومي بعامة ، وما الإعتداء على العراق وعلى ليبيا سوى إعتداء على أمن المنطقة العربية كلها . لقد فاقت القوة التدميرية لهذا العدوان الأسباب المفضية إليه ، وبلغت النتائج حداً أبعد مما ظن أنه مخطط له ، فالعدوان تخطى حدود المعتدى عليه ليشمل المنطقة كلها وكأنه مواجهة حضارية شاملة ونهائية وحاسمة .

وهناك من الدروس والعبر التي تستشف من تطبيق النظام الدولي الجديد مايتخطى حدود الظن والوهم ، فهو حرب شاملة على كل إرادة تحرر وتقدم وتصنيع واستقلال ، فقد أدى النظام الدولي الجديد بعد حرب الخليج إلى ترتيبات أمنية أجرتها الولايات المتحدة في

المنطقة وكان هدفها حماية أمن اسرائيل وحماية مصالح الولايات المتحدة في الخليج ، وبخاصة حماية خزان الطاقة الرأسمالية في الخليج .

٥ - النظام الدولي الجديد ومؤتمر السلام والقضية الفلسطينية :

إن السلام الذي تدور فصوله في أيامنا هذه على مسرح السياسة العربية والدولية ماهو إلا حلقة من حلقات هذا النظام الدولي الجديد ، أو فصل من فصوله المفروضة على العرب برغم إرادتهم المكبلة لحريتهم والمذلة لكرامتهم ، والعرب في كل ذلك يظنون أنه إنما ينعقد بإرادتهم ويحقق آمالهم ويدخلهم تاريخ الشعوب المسالمة ، ولقد فرضت الإمبراطورية الأمريكية التي تقلدت وحدها سيف النظام الدولي الجديد والتي راحت تقرر كداينصور مستقبل كل شعوب وأمم العالم الفقير غير الدائر في فلكها ، فرضت على العرب القائلين بتحرير أراضيهم المحتلة وتوحيد أمتهم استسلاماً وإنهزاماً سياسياً أشبه ما يكون بما حل بهم في العصر الوسيط ، فمؤتمر مدريد للسلام المزعوم هو رهن للأمة بكاملها ، وتسليم بحق الغرب في السيطرة الكاملة على العرب [٥٢] . ولم يكن مؤتمر السلام هذا سوى ذر للرماد في العيون بإدعائه تطبيق مبادئ النظام الدولي الجديد والشرعية الدولية على النزاع العربي الإسرائيلي ، وحق تقرير المصير .

وقد ظن أن النظام الدولي الجديد بما ادعاه من مبادئ المساواة والديموقراطية والسلام والاستقرار والأمن لابد أن ينصف العرب في فلسطين فيقف ضد الممارسات القهرية والعنصرية الصهيونية إزاء شعب فلسطين ويمنحه حق تقرير مصيره . إلا أن تهجير اليهود السوفييت إلى إسرائيل في ظل هذا النظام - والذي أسهمت البيروسترويكا في إنشائه - كان له أكبر الأثر في تعقيد المسألة الفلسطينية من حيث العنصر الديموغرافي ومشكلة الاستيطان وزيادة القدرة على التكنولوجيا في الجانب الإسرائيلي ، والحقيقة أن هذه الهجرة مخالفة لمبادئ أشرعية الدولية وما تنادي به من محافظة على النظام الدولي والسيادة والاستقرار الاجتماعي [٥٣] .

ولقد انخدعت بعض الأصوات العربية وغير العربية وارتفعت بعد حرب الخليج لما رأته من ادعاء بتطبيق مبادئ النظام الدولي الجديد على العراق والعرب منادية بتطبيق هذه المبادئ وما تدعيه من احترام للمشروعية الدولية والمساواة والعدل والسلام بالقوة نفسها

وبالمكيال نفسه على القضية الفلسطينية ، وذلك عن طريق تطبيق مبادئ قراري الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ على الأقل . فما كان من الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن طرحت «صيغة مدريد للسلام» في الشرق الأوسط ، ثم سرعان ما عدلت عنه إلى صيغة المفاوضات الثنائية المنفصلة من أجل تحقيق مصلحة إسرائيل دون دفع أي ثمن ، وهكذا تمت المصالحة بين الفلسطنيين - ياسر عرفات - وإسرائيل دون أي إنسحاب إسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة ، وجرى نقض مبدأ الأرض مقابل السلام الذي كرسته قرارات الأمم المتحدة خلال نصف قرن من الزمان ، وما هذا السلام في نهاية المطاف إلا سلام أمريكي فرض على العرب قبوله والتسليم به بعد أن انفردت أمريكا بالتخطيط له والدفع إليه ، وفرض إرادتها على الأطراف العربية ، واستبعادها للأمم المتحدة وأوربا بل وروسيا التابعة لها والدائرة في فلكها والمتلقية لأوامرها .

إن حظ العرب في النظام الدولي الجديد هو حظ الطرف الضعيف ، أو هو حظ من لا حظ له لأنه الطرف المتلقي المستسلم والسلبي لكل ما يطرح ، لم يكن الوطن العربي مهيأ للمشاركة في النظام العالمي الجديد فوقع عليه من حيث لم يتهيأ له ولم يستعد ، لقد تم كل شئ على حساب العرب وضدهم ، وقد فرض عليهم وهو لم يدركوا أبعاد اللعبة ومدى ضعفهم ووهنهم في ظل النظام الدولي القديم . إن هذا النظام الجديد بعد فرضه قد وضع الشعب العربي وغيره من شعوب العالم الثالث على محك الاختبار التاريخي والاقتصادي المتلاحق ، وكان العرب من قبل قد فرض عليهم النظام القديم وجعلهم عالة على أحد المعسكرين ، وهاهم أولاء يفرض عليهم نظام جديد تسلق عليه بعضهم ويحاول بعضهم الآخر اللحاق بالآخرين .

لقد تكون النظام الدولي الجديد في كثير من جوانبه وأبعاده ومرتكزاته ومنطلقاته ونتائجه على حساب العرب ، وعلى حساب وحدتهم وقوتهم وكرامتهم وأمنهم وسلامتهم ، لقد داهم العرب بهجوم خارجي عنيف وعدوان حربي عسكري وإعلامي وسياسي مدمر ، داهمهم وهم يتخبطون في تهاونهم وانقساماتهم وادعاءاتهم بالتحديث وما يقدمونه في ذلك من مشاريع تحديثية قومية وقطرية وما يرافق ذلك وما يقاومه من أيديولوجيات معادية .

فعلى العرب ، في ظل هذه التحولات العالمية الخطيرة التي شهدت مولد النظام الدولي الجديد وأحاطت به ، التفكير في احتمالات إقامة نظام عربي جديد أسوة بما يجري في تأسيس نظام عالمي جديد ، وذلك بعد الشلل الذي حل بالنظام القديم القائم .

خاتمـــــة :

استعرضنا فيما سبق مفهوم النظام الدولي ، وما كان له من آثار سيئة وسلبية على كيان الأمة العربية ، الأمر الذي أدى إلى تجزئتها وضعفها وفقرها وتخلفها ، ورأينا أن النظام الدولي الجديد تشكل في المقام الأول على حساب العرب وقام بتوجيه الضربات لهم والنيل من قوتهم مدعياً تحقيق الشرعية الدولية ، ومكافحة الإرهاب الدولي ، والعمل على إزدهار الأمم وسيادتها ، والحفاظ على تقدمها ، والسعي نحو تطبيق مبادئ الديموقراطية في الدول وفي علاقاتها الدولية ، والسير نحو احترام حقوق الإنسان والحرية والعدل والسلام ، وقد خلصنا بعد كشف هذا الظاهر الذي يخفي في باطنه العذاب للعرب وللعالم الثالث إلى نهاية لا معدى عن ذكرها وإبرازها وهي أن هذا النظام الذي تهيمن عليه إحدى الدول العظمى هو التحدي الأكبر الذي يواجه الأمة العربية في كيانها ومصيرها وبقائها ، وعلى الأمة العربية أن تكون المتحدى الأكبر لهذا النظام ، فالتحديات الأخرى تحديات ظاهرية تكتيكية ، وقد تكون استراتيجية إلا أنها قد تنصهر في بوتقة النظام لمصالح تراها الأطراف المتحدية . أما تحدي الأمة العربية فتحدٍ مصيري ووجودي ووحدوي. وإذا صح أن النظام الدولي الجديد لم يتبلور بعد في مقوماته ومرتكزاته ومكوناته . بل إذا صح إنكار بعض الدارسين وجوده ونظاميته وصدق مفهومه ، فإن الصحيح أيضا أن نقول أنه نظام قائم ، وهو يفعل فعله في إضعاف العرب وتعميق تجزئتهم وفرض حلول الاستسلام عليهم . ولهذا ينبغي على العرب - مفكرين وسياسيين - أن يعملوا على كشف استراتيجيته وتكتيكه وفضح أغراضه البعيدة والقريبة ، وإبراز مآربه السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية ، وكل ما يدور حول استغلال مقدرات وإمكانات العرب والعالم الثالث ويحطم إنسانيتهم ووجودهم ومصيرهم .

الحواشـــي

١ - إحسان هندي ، القانون الدولي العام في السلم والحرب ، (دمشق : دار الجليل للطباعة والنشر ١٩٨٤) ص ٢٢ .

٢ - المرجع السابق ، ص ٢٤ .

٣ - محمد المسفر ، المنظمات الدولية ، (قطر : مطابع قطر الوطنية ، ١٩٨٧) ، ص ٤ .

٤ - محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج : أوهام القوة وأحلام النصر (القاهرة : مؤسسة الأهرام ، ١٩٩٢م) ، ص ٥١ .

٥ - سمير أمين ، بعد حرب الخليج الهيمنة الأمريكية إلى أين ؟ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٧١ ، مايو ١٩٩٣م) ، ص ٢٦ .

٦ - (Brgejinski, 1991) Zbigniew B . Selectire Global Commitment (Foreign Affairs, Vol . 70, 199) I, pp. 1 - 20 .

٧ - المرجع السابق ، ص ٨ .

٨ - سمعان بطرس فرج الله ، العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين . (القاهرة : المكتبة المصرية ، ١٩٧٤) ط ١ ، ص ٣٩٠ .

٩ - برجنسكي ، مرجع سابق ، ص ٨ - ٢٠ .

١٠- محمد حسنين هيكل ، مرجع سابق ، ص ٥٢ .

١١- محمد خليفة ، النظام الدولي بين المقصود والمنشود . (مالطا : مركز دراسات العالم الإسلامي ، رقم ٧ ، ١٩٩٢) ، ص ٢٠ .

١٢- المرجع السابق ، ص ٢٢ .

١٣- Maurice A. East, The International System Perspective and Foreign Policy (Bevely Hill, 1977) . pp. 144 - 146 .

١٤- Oram Young, System of Political Seiemce, (Englewoods Cliffs, Prentice Hall Mortan Kaplan, 1968) p. 37 .

١٥- Morton A., System and Process in Internations (New York, willem, 1975) .

١٦- فتحي يكن ، المتغيرات الدولية والدور الإسلامي المطلوب (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٩٣) ، ص ٤١ .

١٧ - محمد البجاوي ، من أجل نظام اقتصادي دولي جديد (الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٨١) ، ص ١٩ .

١٨ - David Apter, The Politics of Modernization (Chicago : University of Chicago Press, 1989) pp . 397 - 402 .

١٩ - سعد الدين إبراهيم ، الأبعاد الثقافية للنظام العالمي الجديد ، (كتاب الأهرام الاقتصادي ، ٤٤ ، اكتوبر ١٩٩١) ، ص ١٥٦ .

٢٠ - عبد الآله بالقزيز ، العرب والنظام الدولي الجديد (القاهرة : مجلة شؤون عربية ، العدد ٦٥ ، ابريل ١٩٩١) ، ص ١٤ .

٢١ - شفيق المصري ، النظام العالمي الجديد ومخاطره (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٩٢) ، ص ٢٨ .

٢٢ - Samual Huntington, The Clash of Civilization (Foreign Affairs, Vol . 3 Sumer, 1993) .

٢٣ - إسماعيل صبري عبد الله ، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد ، (القاهرة : الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧٧) ، ص ١٧ - ٢٣ .

٢٤ - عبد الحميد غانم ، الهيمنة الأمريكية في ظل النظام الدولي الجديد . مجلة الوحدة العربية ، العدد ٩٩ لعام ١٩٩٤م ، ص ١١٢ .

٢٥ - المرجع السابق ، ص ١١٢ .

٢٦ - جورج مصري ، الإرهاب في النظام الدولي الجديد ، (المغرب : مجلة الوحدة ، العدد ٩٨ ، نوفمبر ١٩٩٢) ، ص ١١٦ - ١١٧ .

٢٧ - James Walsh, Glo Bal Beat (Time Internationat April, 1991) pp . 2002 .

٢٨ - عبد المنعم سعيد ، حرب الخليج والنظام العالمي الجديد (المغرب : مجلة الوحدة ، العدد ٩٩ ، ١٩٩٢) ، ص ١٤٠ .

٢٩ - أسامة الباز ، مقولة القطب الواحد بين الحقيقة والوهم ، القاهرة : جريدة الأهالي في ٩/٤/ ١٩٩٤م .

٣٠ - عبد المنعم سعيد ، حرب الخليج والنظام العالمي الجديد ، مرجع سابق ، ص ١٤٠ .

٣١ - روبرت ماكفرلين ، ترجمة مجلة الوسط ، العدد ٨٩ ، في ١١/١٠/١٩٩٣م .

- انظر محمد سعيد طالب ، النظام العالمي الجديد والقضايا العربية الراهنة ، الأهالي ، دمشق ، ص ٢٥ ، ٢٦ .

٣٢ - بكر مصباح قنيره ، جامعة الدول العربية في ضوء متغيرات النظام العالمي الجديد (القاهرة : مجلة شؤون عربية ، العدد ٦٩ ، مارس ١٩٩٢) .

٣٣ - نبيل العربي ، محاضرة ألقيت في جنيف في ١٩٩٣/١١/١٤م .
٣٤ - المختار مطيع ، محاولة في تفسير طبيعة النظام الدولي الجديد وموقع العرب منه (المغرب : الوحدة العربية ، العدد ٩٠ ، مارس ١٩٩٢) ص ١٦ .
٣٥ - جمال الأتاسي ، حول التطورات في النظام العالمي (المستقبل العربي ، العدد ١٥٣ ، نوفمبر ١٩٩١) ، ص ١٢٨ .
٣٦ - بطرس بطرس غالي ، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المقدم في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩٣م .
- أنظر علاء حسين الموفي ، الأمين العام بين مبادئ القانون الدولي والمنسوبات السياسية (القاهرة: مجلة السياسة الدولية ، العدد ١١٤ ، اكتوبر ١٩٩٣) ، ص ١٦ .
٣٧ - المرجع السابق ، ص ص ١٦ - ١٨ .
٣٨ - جريدة لوموند الفرنسية ، العدد ١٤٦٢٤ في ١٩٩٢/٢/٢م .
٣٩ - أحمد عبد العزيز شطاره ، الفكر الاستراتيجي الأمريكي والشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد ، (مجلة المستقبل ، العدد ١٧٠ ، ابريل ١٩٩٣) .
٤٠ - جمال قنان ، نظام عالمي جديد أم سيطرة استعمارية جديدة (مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٨٠، فبراير ١٩٩٤) ، ص ٧٦ .
٤١ - المرجع السابق ، ص ٨٧ .
٤٢ - برهان غليون ، الديمقراطية رغم النظام الدولي ، مجلة الناقد ، العدد ٤ ، مارس ١٩٩٢م .
٤٣ - بسام ضوء ، قوة الإعلام الغربي والمقنع ، مجلة الفكر العربي ، العدد ٧٤ ، مجلد ١٤ لعام ١٩٩٣م ، ص ٢١ .
٤٤ - عمار الطالبي ، التفاعل والتواصل بين الثقافات الإنسانية ، بحث مقدم في ندوة الثقافة العربية: الواقع وآفاق المستقبل ، جامعة قطر ، في ١٢ - ١٥ ابريل ١٩٩٣م .
٤٥ - المرجع السابق .
٤٦ - سمير أمين ، بعد حرب الخليج الهيمنة الأمريكية إلى أين ؟ ، (مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٧٠ ، ٥ ابريل ، ١٩٩٣) ، ص ٤ - ٢٠ .
٤٧ - أحمد الجباعي ، آثار الإنكفاء السوفيتي على الوضع العربي ، (مجلة الوحدة ، العدد ٩٠ ، مارس ١٩٩٢) ، ص ٢٩ .
٤٨ - المرجع السابق ، ص ٢٥ - ٢٨ .
٤٩ - برهان غليون ، العرب مابعد الحرب ضد العراق ، الرباط : جريدة العلم في ١٩٩١/٤/١٩) ، ص ٣ .
٥٠ - محمد هشام مزيان ، من وراء الإرهاب الدولي ، (موسكو : دار التقدم ، ١٩٩٣) .

٥١ - محمد حسنين هيكل ، حوار مع جريدة الأهالي المصرية وأقوال المغربية ، العدد ٦٧٢ الصادر بتاريخ ١٩٩٢/١/٣٠م ، ص ٦ .
٥٢ - خليل أحمد خليل ، الخيار الوحدوي العربي في ظل النظام الدولي الجديد (مجلة الوحدة ، العدد ٩٠ ، مارس ١٩٩٢) ، ص ١٤
٥٣ - عبد الأله بالقزيز ، العرب والنظام الدولي الجديد ، (مجلة شؤون عربية ، العدد ٦٥ ، ابريل ١٩٩١) ، ص ١١٢ .

مراجع عامة ذات صلة بالبحث

١ - إبراهيم حسن توفيق : الفكر وإشكالية النظام العالمي الجديد - دراسة تحليلة نقدية ، (شؤون عربية ، العدد ٦٩) .
٢ - أحمد صدقي الدجاني : وجهة نظر عربية في النظام العالمي الجديد ، شؤون عربية ، العدد ٧٤ لعام ١٩٩٣) .
٣ - أهارون كيمان : أبعاد النظام العالمي الجديد على تسوية أزمة الشرق الأوسط .
٤ - إيف ماري لولان : بلقنة العالم : النظام الجديد وتقسيم الكون ، ترجمة أديب الفاضل (دمشق : دار الفاضل ، ١٩٩٣) .
٥ - جانيت أبو لغد : النظام العالمي في القرن الثالث عشر نهاية أم بداية ، الاجتهاد ، العدد ٢٦ ، ٢٧ ، السنة الرابعة ، ١٩٩٥م) .
٦ - جميل مطر ، النظام الدولي والنظام العربي : توأم يحتضر وتوأم يولد ، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٠م) .
٧ - رتشارد نيكسون : أمريكا والفرصة التاريخية ، ترجمة زكريا إسماعيل (بيروت ، مكتبة بيسان ، ١٩٩٢م) .
٨ - سيار الجميل : المجال الحيوي للشرق الأوسط أثراء النظام الدولي القادم : من مثلث الأزمات إلى مربع الأزمات - تحديات مستقبلية ، (المستقبل العربي ، العدد ١٨٤ لعام ١٩٩٤م) .
٩ - عصمت عبد المجيد : جامعة الدول العربية والنظام العالمي الجديد (شؤون عربية ، العدد ٧١ لعام ١٩٩٢م) .
١٠- غليان غولان : تغيير النظام العالمي وتضميناته بالنسبة إلى عملية السلام بين العرب واسرائيل، (بيروت ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ٥ ، شتاء ١٩٩١م) .
١١- محمد الأطرش : تطور النظام الدولي ، (المستقبل العربي ، العدد ١٧١ لعام ١٩٩٣م) .
١٢- محمد حسنين هيكل : مصر والقرن الواحد والعشرين (القاهرة : دار الشروق ، ١٩٩٤م .
١٣- نبيل السمان : بطرس غالي والحكومة العالمية ، (د .ن . د . ت) .